كلية التربية

كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم

إدارة: البحوث والنشر العلمي (المجلة العلمية)

=======

تصور مقترح لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع السعودي من منظور إسلامى

دكتور
سعد رياض محمد البيومي
أستاذ علم النفس الاكلينيكي
كلية الآداب – جامعة الطائف

دكتور
محمد أحمد الله الحاج طيفور
أستاذ علم النفس التربوي المشارك

دكتور
عبد الله علي محمود بنيد
أستاذ التربية الخاصة المشارك
كلية التربية – جامعة الطائف

دكتور
محمد أحمد أحمد عيسى
أستاذ المناهج وطرق تدريس اللغة العربية المساعد
كلية التربية – جامعة الطائف

دكتور
تغريد محمد محمود الضلع
أستاذ أصول التربية المساعد

تم تمويل هذه الدراسة برعاية عمادة البحث العلمي، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية –رقم المشروع البحثي (٩٧-٤٤١-١)

{المجلد السابع والثلاثون – العدد الثالث – مارس ٢٠٢١م }

http://www.aun.edu.eg/faculty_education/arabic

الملخص:

هدف البحث إلى تقديم تصور مقترح لتمكين ذوى الاحتياجات الخاصة بالمجتمع السعودى من منظور إسلامى، وتكونت عينة البحث من (٥٣) عضو هيئة تدريس بقسم التربية الخاصة بجامعتي الطائف وأم القرى، و(٥٠) معلمًا لذوي الاحتياجات الخاصة بمحافظة الطائف، وأعد الباحثون مقياس تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع السعودي من منظور إسلامي، ولمعالجة النتائج تم استخدام المتوسط الحسابي واختبار "ت"، وتوصلت النتائج إلى أن عينة البحث تتوافق على معايير التصور المقترح لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع السعودي من منظور إسلامي بدرجة كبيرة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات العينة ككل تبعًا لعدد سنوات الخبرة في الدرجة الكلية للمقياس والأبعاد، وعدم وجود فروق بين متوسطي درجات أعضاء هيئة التدريس والمعلمين في الدرجة الكلية للمقياس والأبعاد، وتم تفسير النتائج، وصياغة التصور المقترح، والبحوث المقترحة.

الكلمات المفتاحية: التمكين – ذوي الاحتياجات الخاصة – المجتمع السعودي– المنظور الإسلامي.

Abstract:

The study aimed to present a proposed vision for empowering people with special needs in the Saudi society from an Islamic perspective, and the study sample consisted of (53) faculty members in the Department of Special Education at Taif and Umm Al-Qura Universities, and (50) teachers for people with special needs in Taif Governorate, and the researchers prepared a scale Empowering people with special needs in the Saudi society from an Islamic perspective, and to treat the results, the arithmetic mean and the "T" test were used, and the results concluded that the study sample conforms to the criteria of the proposed vision to enable people with special needs in the Saudi society from an Islamic perspective to a large extent, and there are no significant differences a statistic between the mean scores of the sample as a whole according to the number of years of experience in the total score of the scale and dimensions, and there were no differences between the mean scores of the faculty and teachers in the total score of the scale and dimensions, and the results were interpreted, the proposed vision was formulated, and the proposed study.

KeyWords: Empowerment - People with Special Needs - Saudi Society - Islamic Perspective.

مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة اهتمامًا كبيراً بتعليم وتأهيل الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة، وقد سنت الدول العديد من القوانين والقرارات التى تحفظ لهم حقوقهم، ونادى الكثير من المفكرين بضرورة استخدام وتطوير طرائق تدريس وأساليب تتناسب مع حاجاتهم وقدراتهم العقلية (توفيق، ٢٠١٧، ٤٢٧).

ويذكر الحاج (٢٠٠٣، ٤٠) أن الدول يمكن أن تسهم في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال جعل أفراد المجتمع وجماعاته ومؤسساته يتعاطفون مع هذه الفئة، وينحازون لها، من خلال تبصريهم بالواجب الشرعي نحوهم، والثواب عند الله، وتخصيص بعض الخدمات مثل الإعفاء جزئيًا من رسوم الانتقال في المواصلات العامة، وتخصيص مقاعد لهم، وغير ذلك من الخدمات، وذلك لتخفيف الصعوبات والتهميش الذين يتعرضون له في المجتمع.

ويشير Wiliams (2014,12) إلى أنه يمكن التغلب على الصعوبات التى تواجه ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تمكينهم والحاقهم بالوظائف فى تيسير حياتهم، ليصبحوا مستقلين ويُديرون شئون حياتهم، ويتمكنون من المحافظة على أسرهم.

ووفقًا لـ Eleweke and Soje (2016,122) فإن جميع فئات ذوي الاحتياجات الخاصة يعانون من تهميش المجتمع لهم، ويحصلون على الخدمات المجتمعية بصعوبة؛ ويرجع ذلك إلى وجود حواجز تفصلهم عن المجتمع، وعدم وجود برامج التأهيل المهنى التي تسهم في دمجهم وتمكينهم في المجتمع.

ويرى كل من Mohamed and Nurazzura (2017,86) أن تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة يواجه مشكلات عديدة، ولابد من البحث عن حلول لها، مثل العمل على تشجيع أفراد المجتمع وأرباب العمل في القطاع العام والخاص على توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة؛ وذلك للمساهمة فى تمكينهم بالمشاركة في تطوير الأوطان.

ويشير كل من Osman and Diah (2017, 88) إلى أن تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة يتم من خلال تنمية قدراتهم ومهارتهم ليعيشوا بشكل مستقل وبكرامة، ويستطيعون

المشاركة بفعالية في بناء الوطن، وكذلك تتحول حياتهم من الاعتمادية بشكل كامل على المحيطين إلى أن يصبحوا أشخاصا إيجابيين يستطيعون خدمة أنفسهم والمحيطين.

ويذكر بشندي (٢٠٠٢، ١) أن الشريعة الإسلامية السمحاء تنادي بتكافؤ الفرص بين الأفراد العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة، وأنه إذا كانت أنصبة أفراد المجتمع من المزايا الإنسانية تختلف بين العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة، فإنهم جميعًا في إطار الشريعة الإسلامية يتساوون في القيمة البشرية.

ويذكر بورقيبه (٢٠٠٧، ٣) أن الإسلام يتعامل مع الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة على أنهم أشخاص تعرضوا لابتلاء من الله عز وجل، ويجب تقبل هذا الأمر بمقتضى العقيدة الإسلامية على أنه مكتوب من الأزل ولا راد لقضاء الله.

ويرى الهاشمي (٢٠١٩، ٢٦) أن فئة ذوي الاحتياجات الخاصة يعيشون تحت مظلة الإسلام على أنهم فئة يجب العناية بها وحمايتهم، والوقوف بجوارهم ومساعدتهم، حيث نهى الإسلام عن الاستهزاء بهم، وضرورة إصلاح الجانب النفسي للمعاق؛ ليجتث منه الشعور بالنقص نتيجة الإعاقة التي لديه، وضرورة أن يحل محلها الرضى والثقة بالنفس والسعادة.

يتضح مما سبق أن الشريعة الإسلامية تسعى إلى عدم التفريق بين الناس إلا بالتقوى والعمل الصالح، وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة، نظرًا لأن هذه الفئة يمكن أن تساهم في بناء الوطن وفق استطاعتهم، كما أن تمكينهم من العمل قد يساعدهم على تغيير مجرى حياتهم، ويتيح لهم فرص خدمة أنفسهم والمحيطين بهم بدلًا من الاعتمادية على الأهل والمجتمع ككل.

مشكلة البحث:

أوضحت نتائج العديد من البحوث التي تناولت تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة أن الإسلام قد اهتم بهذه الفئة، وأوجب ضرورة مساعدتهم على الخروج من مرحلة الاعتمادية على المحيطين إلى مرحلة الاستقلالية، والاستفادة منهم في تحقيق رفاهية المجتمع إذا ما تم تمكينهم وإعدادهم ومنحهم حقوقهم التي شرعها الله تبارك وتعالى وسنها الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم، وتبعه فيها الخلفاء الراشدين والسلف الصالح.

ويرى حجار (٢٠٠٥، ٤٣١) أن الإسلام أمرنا بالتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة ورعايتهم، وتخفيف التكاليف الشرعية عنهم، فيؤدون منها على قدر استطاعتهم، وأنه يجب مساعدتهم ليصبحوا مستقلين، وذلك أهم حقوقهم على أهلهم وذويهم أو القائمين على أمورهم.

ويذكر صبير (٢٠١٠، ٣٤) أنه يمكن دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع، وتوجيه قدراتهم للإسهام في كل مجالات الحياة، ويجب عدم الاستهزاء أو السخرية منهم أو جرح شعورهم، وإشعارهم بأنهم عبء ثقيل على المحيطين، بل يجب الاستفادة منهم في بناء المجتمع.

وقد أوصى المؤتمر العلمي السابع بالتعاون مع مؤسسة التربية الخاصة والتأهيل بضرورة وضع الاستراتيجيات للإسهام في الحد من مشكلات دمج وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع، والتأكيد على دور الشراكة بين المؤسسات التربوية والمجتمعية لتسهيل دمجهم وتمكينهم في التعليم والمجتمع (توفيق، ٢٠١٧، ٤٢٧)

وفي مجال البحوث التي فحصت الواقع الفعلي لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع، فقد وجد بحث القصاص (٢٠٠٤) انخفاض مستوى التمكين والمساندة النفسية والاجتماعية في دور مؤسسات المجتمع لذوي الاحتياجات الخاصة، وعدم تمكينهم من الحصول على أعمال مناسبة لهم.

وتوصل بحث Stancliffe, Bigby, Balandin, Wilson and Craig (2014) إلى أن الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة يشعرون بالعجز، وعدم القدرة على التواصل مع الآخرين، وأنهم غير قادرين على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية، وأن ذلك يرجع إلى الافتقار للتدريب المهني والتقني الذي من المفترض أن يقدم لهذه الفئة.

ووجد الوهيبي (٢٠١٤) أن ذوي الإعاقة الذهنية لا يتمكنون من الحصول على فرص العمل؛ ويرجع ذلك لعدم وجود مراكز كافية ومتخصصة للتدريب المهني لهم، ويتفق ذلك مع بحث العتيبي والزغبي وبني عبد الرحمن (٢٠١٥) الذي توصل إلى ضعف مستوى إسهام مراكز التأهيل المكلفة ببرامج التمكين التربوي والمهني والاجتماعي والاقتصادي لذوي الاحتياجات الخاصة في منطقة نجران بالمملكة العربية السعودية.

ويضيف Osman and Diah (2017) أن الجهود المبذولة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضعيفة المستوى، وأن الأشخاص ذوي الإعاقة في ماليزيا يواجهون مشاكل مالية واجتماعية وبيئية تمنعهم من الوصول إلى مصادر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما أسهم في إضعاف قدراتهم التنافسية في سوق العمل.

وأشارت نتائج بحث Yousef (2019) إلى وجود فجوة كبيرة في تنفيذ القوانين والقرارات الخاصة بدمج وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع بالمملكة العربية السعودية.

ومن هنا تظهر مشكلة البحث الحالى في ضعف تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمعات بصفة عامة والمجتمع السعودي بصفة خاصة – في حدود ما تم الاطلاع عليه – ومن ثم يحاول البحث تقديم تصور مقترح لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع السعودي من وجهة نظر إسلامية، وهذا ما حدد مشكلة البحث في السؤال الرئيس: **ما التصور المقترح لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع السعودي من منظور إسلامي؟** ، ويتفرع منه الأسئلة الآتية:

- ما معايير تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع السعودي من منظور إسلامي؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات المستجيبين ذوي عدد سنوات الخبرة الأعلى والمستجيبين ذوي عدد سنوات الخبرة الأقل على مقياس معايير تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع السعودي من منظور إسلامي؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أعضاء هيئة التدريس والمعلمين على مقياس تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع السعودي من منظور إسلامي؟

هدف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى:

- وضع قائمة بمعايير تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع السعودي من منظور إسلامي.
- التعرف على أراء عينة البحث حول معايير تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع السعودي من منظور إسلامي.

- التعرف على الفروق بين درجات المستجيبين ذوي عدد سنوات الخبرة الأعلى والمستجيبين ذوي عدد سنوات الخبرة الأقل على مقياس معايير تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع السعودي من منظور إسلامي.
- التعرف على الفروق بين استجابات أعضاء هيئة التدريس والمعلمين على مقياس معايير تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع السعودي من منظور إسلامي.

أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث من خلال:

- التعرف على آراء أعضاء هيئة التدريس بأقسام التربية الخاصة، وكذلك معلمي ذوي الاحتياجات الخاصة حول العوامل والمتغيرات التي تسهم في تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع من منظور إسلامي.
- تزويد المشرعين والقائمين على اتخاذ القرارات بالتصور المقترح لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات مهمة تفيد ذوي الاحتياجات الخاصة.
- توجيه نظر متخذي القرار إلى ضرورة عقد ندوات ومؤتمرات لبحث مشكلة تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع، والبحث عن حلول لمشكلة تهميش المجتمع لهذه الفئة، والتعرف على أوجه القصور في الواقع الفعلي والتي تعرقل تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع.

المفاهيم الإجرائية لمصطلحات البحث:

- **تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة:Empowering People With Special Needs**

هو تزويد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بمجموعة من المهارات والمعارف ليصبحوا مشاركين بإيجابية في جوانب الحياة الإنسانية إلى أقصى حد متاح لهم وفق إمكانياتهم وقدراتهم في كل مؤسسات المجتمع. ويعرف إجرائياً بالدرجة الكلية التي يحصل عليها عضو هيئة

التدريس أو معلم ذوي الاحتياجات الخاصة في مقياس تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع السعودي من منظور إسلامي (إعداد: الباحثون).

- **ذوي الاحتياجات الخاصة:People With Special Needs**

هم اشخاص يعانون من عجز جزئي أو كلي في قدراتهم العقلية أو الجسمية أو التعليمية أو اللغوية، ويظهرون بمستوى منخفض عن أقرانهم العاديين أو المتوسطين، ويحتاجون إلى تقديم خدمات ليتمكنوا من التعايش واكتساب الخبرات.

محددات البحث:

الحدود الزمانية: طبق المقياس في العام الجامعي ١٤٤١/ ١٤٤٢هـ.

الحدود البشرية: اقتصر البحث على استطلاع آراء عينة من أعضاء هيئة التدريس بقسمي التربية الخاصة بجامعتي الطائف وأم القرى، وعينة من معلمي ذوي الاحتياجات الخاصة بمدارس محافظة الطائف.

الحدود الموضوعية: التمكين – ذوي الاحتياجات الخاصة – المجتمع السعودي – وجهة النظر الإسلامية.

الإطار النظري:

(١) التمكين:

يعرف اليماني (٢٠١٢، ١٨) التمكين بأنه تنمية قدرات الفرد وزيادة ثقته في نفسه ليصبح قادرًا على المشاركة الفعالة في تدعيم التنمية البشرية والاستفادة منها، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها والتحكم في الموارد من خلال الاعتماد على ذاته.

ووصف Eleweke and Soje (2016,122) التمكين بأنه تعزيز قدرات الأفراد أو المجموعات ليكونوا قادرين على اتخاذ القرارات، واختيار الخيارات المناسبة، وتحويل تلك الاختيارات إلى إجراءات ونتائج مرغوبة.

ويرى Osman and Diah (2017, 88) أن التمكين هو تعزيز قدرات الفئات الضعيفة في المجتمع من أجل تحقيق الاستقرار وتوفير سبل عيشهم وأسلوب حياتهم، واتاحة المرافق والفرص للعيش الكريم؛ للمساهمة في تحويلهم إلى أشخاص فعالين في المجتمع.

ويذكر المجالي (٢٠٢٠، ١٣١) أن التمكين هو اكتساب الأفراد للمعارف والمهارات والقيم والاتجاهات التي تساعدهم على المشاركة الفعالة في الأنشطة المختلفة وجوانب الحياة الإنسانية إلى أقصى حد تبعًا لقدراتهم وإمكانياتهم، وتغيير ثقافة التهميش لهم.

يتضح مما سبق أن التمكين هو تحسين قدرات الأفراد؛ لجعلهم قادرين على الاستقلال في التفكير واتخاذ القرارات، وتقرير المصير، وتحسين كفاءتهم؛ ليتمكنوا من تحقيق أهدافهم التي يسعون إليها، والاكتفاء الذاتي.

(٢) مجالات التمكين:

- التمكين النفسي: هو إعطاء الأفراد الحرية التامة للعمل وتحمل مسؤولية الأنشطة التي يقومون بها؛ مما يحرر مواهبهم والقدرات الكامنة لديهم، ويشجعهم على الابتكار والإبداع، وينمي لديهم الثقة بالنفس والقناعة، ويساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة (لعور، ٢٠١٧، ٢٦١).
- التمكين الاقتصادي: تحسين قدرات الأفراد؛ ليتمكنوا من الحصول على الدخل الكافي الذي يكفيهم للعيش في حياة كريمة، ويلبي احتياجاتهم الأساسية (Anderson, Wilson, Mwansan and Osei-Hweide ,1994,71)
- التمكين التربوي: هو تزويدالطلاب بفرص لزيادة المعرفة والقدرات وكفاءة التعلم مدى الحياة، والمشاركة في عمليات صنع القرار التي تتعلق بأدائهم الحالي والمستقبلي والتحكم في حياتهم الشخصية (Juceviciene and Vizgirdaite ,2012, 41).
- التمكين الاجتماعي: هو مساعدة الفرد على معرفة حقوقه وحقوق أسرته وحقوق المجتمع، وتعزيز الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية نحو الأسرة، والمجتمع والقدرة على اتخاذ القرار؛ ليتمكن من الاستقلالية والاعتماد على الذات، وممارسة صلاحياته لبناء الثقافة الاجتماعية، والمساهمة في التنمية المستدامة (الزهراني، ٢٠١٧، ١١).

- التمكين الوظيفي: هو إشراك الموظفين في أسلوب القيادة واتخاذ القرارات وتحديد سياسات المؤسسة، ووضع الخطط الاستراتيجية للمؤسسة التي يعملون بها (الطريس، ٢٠١٧، ١).
- التمكين الشرعي: هو تزويد الأفراد بالتشريعات والأحكام والمثل والقيم، وحثهم على الزهد في الدنيا، وتوفر النية لنشر دين الإسلام في الأرض والفلاح في الآخرة (عثمان، ٢٠١٤، ١٦٤).
- التمكين الصحي: هو زيادة وعي الأفراد بالسلوكيات الصحية، وتغيير اتجاهاتهم النفسية نحو المشكلات الصحية المنتشرة في المجتمع، وكيفية الرعاية الصحية، وذلك للوصول إلى مستوى صحي أفضل (Shearer ,2007, 38).

مما سبق يتضح أن التمكين في جميع المجالات يتضمن الاهتمام بالعنصر البشري من خلال تزويد الأفراد بالعديد من المهارات والمعارف التي تجعلهم مؤهلين لممارسة العديد من المهام، ويشاركون في اتخاذ القرارات وحل المشكلات الموجودة في المجتمع، وفي البحث الحالي فقد تم اختيار التمكين الشرعي والتربوي والاجتماعي والطبي والاقتصادي؛ لأنها جوانب مناسبة تسهم في رفع كفاءة الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة بما يعود بالنفع عليهم وعلى مجتمعهم.

(٣) ذوو الاحتياجات الخاصة:

يذكر كل من Kailes and Enders (2007, 230) أن مصطلح الاحتياجات الخاصة يشير إلى مجموعة واسعة من الأشخاص متمثلين في الأفراد ذوي الإعاقة، أو الذين يعانون من أمراض عقلية خطيرة، أو مجموعات الأقليات في الدول، أو غير الناطقين باللغة المحلية، أو الأطفال، أو كبار السن.

ويعرف السواح (٢٠١٣، ١٤٢٥) ذوي الاحتياجات الخاصة بأنهم أفراد لديهم إعاقة ترجع لأسباب وراثية أو بيئية، ويمكن أن يكون لديهم إعاقات جسدية مثل (العقلية أو الجسمية أو البصرية أو السمعية) أو إعاقات اجتماعية مثل (سياسية، واقتصادية، وثقافية، وقانونية، واجتماعية) ويضاف إليهم الموهوبين والمبدعين.

ويذكر المجالي (٢٠٢٠، ١٣٨) أن هناك العديد من الفئات يمكن أن يطلق عليهم ذوي الاحتياجات الخاصة، مثل الأفراد ذوي الإعاقة الاجتماعية، وذوي صعوبات التعلم النمائية والأكاديمية، وبطيئي التعلم، والمتأخرين دراسيًا، وذوي الاضطرابات السلوكية والانفعالية، وذوي

الإعاقة البدنية، والإعاقة الذهنية، والإعاقة البصرية أو السمعية أو اللغوية، بالإضافة إلى ذوي الموهبة والإبداع والتفوق العقلي.

يتضح مما سبق أن الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة هم أفراد لديهم قصور في جانب من الجوانب الجسمية أو النفسية أو العقلية أو الاجتماعية أو التعليمية، وتمنعهم عن المشاركة الفعالة في المجتمع، أو أشخاص ينفردون ببعض الخصائص كالموهوبين، وهم يشعرون أن لديهم طاقات لا يتم استخدامها، وأنهم غير قادرين على التكيف مع المحيطين، ويجعل ذلك جميع الفئات تشعر بالعجز عن ممارسة حياتهم بشكل طبيعي دون رعايتهم من المحيطين، وأنهم يحتاجون لتقديم خدمات أكثر بالمقارنة بأقرانهم في نفس المرحلة العمرية.

(٤) الحاجات الأساسية لذوي الاحتياجات الخاصة:

يرى عبدالسلام (٢٠١٧، ١٢) أن هناك حاجات أساسية لذوي الاحتياجات الخاصة تتمثل في توفير الحقوق الصحية لهم، وتتمثل في توفير بيئة صحية مناسبة آمنة يستطيعون العيش فيها دون التعرض للإصابة بالأمراض، والعلاجات الطبية، والكشف الدوري للوقاية من الأمراض، وزيادة الوعي الصحي، والاهتمام بالصحة البدنية، والنظافة الشخصية، ومعرفة حقوقهم الصحية.

ويذكر خليفانى (٢٠٢٠، ١٨٣) أن الحاجات الأساسية لذوي الاحتياجات الخاصة تتمثل في تقدير وتحقيق الذات والثقة بالنفس، والاستقلالية، والشعور بالأمن النفسي، والتعليم، والعناية الصحية، والاهتمام المجتمعي، والشعور بالانتماء للمجتمع، ومحبة المحيطين، وتكوين علاقات اجتماعية مع المحيطين، والعمل في مكان يوفر له الدخل المادي المناسب، وشغل أوقات الفراغ، وتنمية القدرات والمهارات والمعارف.

ويشير Guambe, Ige, and Tshabalala (2017,130) إلى أنه ينبغي تلبية الحاجات الأساسية لذوي الاحتياجات الخاصة؛ لأنها وسيلة لتمكين الفئات المحرومة والمهمشة والمعاقين

في المجتمع، وأن ذلك يتحقق من خلال مشاركة المؤسسات المجتمعية في توفير التدريب لهذه الفئة على المهارات والفنيات اللازمة ليتم دمجهم بين فئات المجتمع، حتى يمكن الاستفادة منهم في بناء الوطن.

ويرى عبد وهراطه وعبد الأمير (٢٠٢٠، ٥٩) أنَ الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة يعانون من حالة نفسية ومعنوية سيئة ناتجة عن شعورهم الدائم بأنهم عالة على المحيطين، وأن هناك شئ ينقصهم، وذلك الشئ موجود لدى الآخرين، ويدفعهم إلى العزلة الاجتماعية والانسحاب بعيدًا عن الآخرين.

يتضح مما سبق أن توفير الاحتياجات الأساسية لذوي الاحتياجات الخاصة يمكن أن يتم من خلال تخصيص مسؤول في كل مؤسسة حكومية ليكون مسؤولًا عن تسهيل الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة، وتكوين مجلس استشاري في كل دولة يتضمن أصحاب الشركات الصناعية والتجارية المختلفة، وممثلين عن الجامعات لتحديد المهارات اللازم توافرها لدى ذوي الاحتياجات الخاصة ليتم دمجهم في المهن المختلفة، وتوفير الرعاية الصحية وإعادة التأهيل بعد الحوادث، وتوجيه مراكز البحوث بالجامعات للبحث عن طرق للوقاية من الأمراض الوراثية المسببة للإعاقات المختلفة، وتوفير تعليم مهني لإكساب الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة المهارات اللازمة للعمل في المؤسسات الحكومية والخاصة، وتوفير قواعد بيانات تتضمن جميع البيانات المتعلقة بهذه الفئة ليسهل التواصل معهم، وتحديد احتياجاتهم وتلبيتها، ودمجهم في الأنشطة الرياضية والاجتماعية والثقافية للقضاء على العزلة والانسحاب الاجتماعي.

(٥) تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة:

يرى Kehinde (2010, 60) أنه لكي يتحقق الاستقرار السياسي والاستقلال الاقتصادي في المجتمع، يجب تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة، حتى لا تكون هذه الفئة عالة على المحيطين، ويتم الاستفادة منهم في تنمية المجتمع.

ويذكر الشمري وعلي (٢٠١٥، ٣٦١) أن التمكين الاقتصادي لذوي الاحتياجات الخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية يتحقق من خلال زيادة دور الكليات الجامعية ذات الصلة بتزويد هذه الفئة بالمهارات والفنيات اللازمة للالتحاق بالأعمال، وأن تقوم مؤسسات التوظيف الحكومية والأهلية بتخصيص نسب محددة منهم للعمل في كل مؤسسة، وعقد

دورات تدريبية لذوي الاحتياجات الخاصة لتزويدهم بالمهارات اللازمة للالتحاق بالوظائف، وزيادة الدور التوعوي للمؤسسات الإعلامية لتوعية أفراد المجتمع بضرورة الاستفادة من هذه الفئة.

ويشير Akinyemi (2016, 28) إلى أن تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة يعد أمرًا ضروريًا لهم ليستطيعوا الاستفادة من المرافق الاجتماعية التي يتمتع بها الاشخاص العاديين، وفي ذات الوقت فالمجتمع يحتاج إليهم للمساهمة في التنمية الاقتصادية؛ لذا يجب أن يساعدهم المجتمع على اكتساب المهارة المناسبة لنوع الإعاقة التي يعانون منها، ليكونوا قادرين على العمل في الأنشطة التجارية والصناعية والمهارية؛ حيث يوفر لهم ذلك الدخل الذي يمكنهم من الاستقلالية المادية عن المحيطين.

ووجدت العديد من البحوث التي درست تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة، فمثلًا هدف بحث Osman and Diah (2017, 88) إلى تحديد مدى إسهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تمكين ذوي الإعاقة الماليزيين من المنافسة في سوق العمل والحصول على وظائف، وتكونت العينة من (٢٠) مستجيبًا من ذوي الإعاقة الذين يعملون في وظائف تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويمثلون المؤسسات في القطاعين العام والخاص، وتم عقد المقابلات وجهًا لوجه للحصول على المعلومات، وكشفت النتائج أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تلعب دورًا رئيسًا في تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في التوظيف.

واستهدف بحث العطوى (٢٠١٨) قياس مستوى تمكين الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة من مهارة تقرير المصير، حيث تكونت العينة من (٣٠) طالبًا من ذوي الإعاقات الملتحقين ببرنامج البكالوريوس بجامعة تبوك، وأشارت النتائج إلى أنَ مستوى انطباق المؤشرات النوعية لمهارات تقرير المصير كانت أعلى بالنسبة لبيئة المؤسسة والجو العام والمباني والتجهيزات المادية، أما أبعاد الأنشطة الطلابية، والتقييم الذاتي، والاستراتيجية التدريسية، والخطة الدراسية فكان الانطباق فيها متدنٍ.

وسعى بحث Castaneda, Chiappetta, Guerrero and Hernandez (2019) إلى التحقق من أهمية التوظيف في تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث تم تطبيق المقياس على عينة مكونة من (٨٧) عاملًا، و(٨) طلاب بجامعة تكساس، وتوصلت النتائج إلى أن التوظيف يسهم في زيادة الكفاءة الذاتية، وتقدير الذات، والنمو الشخصي، وتنمية الشعور بالانتماء

للمجتمع، والشعور بالكرامة، وأن التمكين المكتسب من خلال العمل له فوائد تتمثل في زيادة الوعي والتفاعل مع المجتمع والتواصل الاجتماعي.

وهدف بحث Musleh and Shanah (2019) إلى التعرف على وجهة نظر المعاقين في دولة فلسطين عن دور الأندية الرياضية في دمج وتمكين ذوي الإعاقات المختلفة، وتكونت العينة من (٢٢٣) لاعبًا لديهم إعاقة، وأظهرت نتائج الدراسة أن الأندية الرياضية "الأنشطة والبرامج الرياضية" تولي اهتمامًا كبيرًا بالجوانب الاجتماعية والنفسية والسلوكية والبدنية والصحية، نظرًا لما لها من تأثير إيجابي على حياة ذوي الاحتياجات الخاصة، لأنها المكان الوحيد لممارسة الأنشطة الرياضية وتفريغ الطاقات والمهارات.

وقام بحث المجالي (٢٠٢٠) بالتحقق من أثر تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، لعينة مكونة من (٣٠) عاملًا من العاملين بقطاع تعليم ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي لامتلاك ذوي الاحتياجات الخاصة للدافعية والتدريب في إمكانية استخدام تكنولجيا المعلومات والاتصالات، وعدم وجود فروق ترجع للجنس أو العمر أو المؤهل الدراسي في مستوى تصورات المبحوثين لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة.

(٦) تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من منظور إسلامي:

يذكر الرفاعي (٢٠٠٥، ٤٤٦) أن الشريعة الإسلامية تقوم على اليسر، ورفع الحرج عن ذوي الاحتياجات الخاصة في أداء بعض العبادات، فيسمح لهم بالقيام بها وفق استطاعتهم، ووفق الضوابط الشرعية.

ويرى راشد وأحمد (٢٠١٥، ٧٥) أن الشريعة الإسلامية اهتمت برعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، وهي بذلك سبقت الحضارات المختلفة في هذا الأمر، وأن رعاية الإسلام لهم تمثلت في رعاية ذوى الإعاقات الحركية والبصرية والسمعية والعقلية، ودعم الجانب النفسي لهم مثل عدم السخرية منهم، وتوجه أفراد المجتمع إلى ضرورة تقبلهم والتعامل معهم.

ويشير القحطاني (٢٠١٦، ٢٦٥) إلى أن رسولنا الكريم أمرنا بالعمل على رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة تربوياً ونفسياً، وعدم تجاهلهم، والعمل على تأهيلهم للتوافق مع الحياة الاجتماعية، كما أهتم الرسول صلى الله عليه وسلم بمراعاة الإعاقات التي يعانون منها فخفف

عنهم بعض التكاليف، وأعطي لهم الثقة في أنفسهم حتى يستطيعوا التغلب على المشكلات الحياتية، ويتمكنوا من الانخراط في المجتمع، وتقبل إعاقتهم محتسبين الأجر والثواب عند الله.

يتضح مما سبق أن الإسلام قد اهتم بتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة؛ وذلك للأخذ بيدهم إلى حياة كريمة، وليتحولوا إلى أشخاص منتجين في المجتمع المسلم، وأتضح ذلك من خلال توجيه الشريعة بأن الفقير المعاق له الأولوية في الحصول على الذكاة، ويمكن أن يتم ذلك من خلال تخصيص جزء من حصيلة الذكاة لعمل مشروعات استثمارية للفقراء ذوي الاحتياجات الخاصة، لأنهم فئة لا يستطيعون الضرب في الأرض.

إجراءات البحث:

المنهج المستخدم في البحث:

ينتمي البحث الحالي إلى المنهج الوصفي، وذلك لملائمته لطبيعة البحث والأهداف التي يسعى إليها.

مجتمع البحث: تكون مجتمع البحث من جميع أعضاء هيئة التدريس بقسمي التربية الخاصة بجامعتي الطائف وأم القرى بالمملكة العربية السعودية، ومعلمي ذوي الاحتياجات الخاصة بمحافظة الطائف.

العينة الاستطلاعية: تم اختيار عينة مكونة من (١١) عضو هيئة تدريس بقسمي التربية الخاصة بجامعتي الطائف وأم القرى، و(١٧) معلمًا لذوي الاحتياجات الخاصة بمحافظة الطائف في العام الدراسي ١٤٤١/١٤٤٢ هـ للتحقق من الخصائص السيكومترية للمقياس.

العينة الأساسية:

تكونت عينة البحث من (٥٣) عضو هيئة التدريس بقسمي التربية الخاصة بجامعتي الطائف وأم القرى بالمملكة العربية السعودية، و(٥٠) معلمًا لذوي الاحتياجات الخاصة بمحافظة الطائف في العام الدراسي ١٤٤١/١٤٤٢ هـ، والجدول رقم (١) يوضح خصائص العينة:

جدول رقم (١) خصائص عينة البحث

الجنس	مقر العمل		سنوات الخبرة		جملة
	الجامعة	التربية والتعليم	أقل من١٠سنوات	أكثر من ١٠ سنوات	
ذكر	٢٥	١٨	٢٢	٢١	٤٣
أنثى	٢٨	٣٢	٤٢	١٨	٦٠
جملة	٥٣	٥٠	٦٤	٣٩	١٠٣

أداة البحث:

مقياس معايير تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع السعودي من منظور إسلامي (إعداد: الباحثون)

استخدم الباحثون المقياس نظرًا لمناسبته لتحقيق أهداف البحث الحالي، ولإعداد المقياس تم الاطلاع على بحث الشباطات (٢٠١٩) عن التمكين الشرعي لذوي الاحتياجات الخاصة، وبحث بلاغماس (٢٠١٥) عن التمكين التعليمي، ومقياس الوعي الصحي – إعداد: السامرائي (٢٠١٩)، ومقياس التمكين الاجتماعي – إعداد عمر (٢٠١٥)، مقياس التمكين الاقتصادي – إعداد أبو لحية (٢٠١٦)، وتكون المقياس من (٦١) عبارة تقريرية توضح كيفية تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع السعودي من منظور إسلامي، ومقسمة إلى خمسة أبعاد، حيث البعد الأول: التمكين الشرعي لذوي الاحتياجات الخاصة، وممثل في العبارات (١–١٥)، والبعد الثاني: التمكين التربوي لذوي الاحتياجات الخاصة، وممثل في العبارات (١٦–٢٧)، والبعد الثالث: التمكين الاجتماعي، وممثل في العبارات (٢٨– ٤٣)، والبعد الرابع: التمكين الطبي لذوي الاحتياجات الخاصة، وممثل في العبارات (٤٤–٥١)، والبعد الخامس: التمكين الاقتصادي لذوي الاحتياجات الخاصة، وممثل في العبارات (٥٢–٦١)، وأمام كل عبارة ثلاثة اختيارات (كبيرة – متوسطة – ضعيفة) ومقدرة بالدرجات (٣–٢–١) على الترتيب، وبذلك تكون

النهاية العظمي للأبعاد والدرجة الكلية هي (٤٥، ٣٦، ٤٨، ٢٤، ٣٠، ١٨٣) على الترتيب، والنهاية الصغرى للأبعاد والدرجة الكلية هي (١٥، ١٢، ١٦، ٨، ١٠، ٦١) على الترتيب.

صدق وثبات المقياس:

(١)الصدق:

صدق المحكمين: تم عرض المقياس على (١٤) محكمًا من أعضاء هيئة التدريس بقسم التربية الخاصة بكلية التربية بجامعة الطائف، وقسم علم النفس بكلية الآداب بجامعة الطائف، والجدول التالي يوضح النسب المئوية لاتفاق المحكمين على عبارات المقياس.

جدول رقم (٢) النسب المئوية للاتفاق على عبارات مقياس معايير تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع السعودي من منظور إسلامي

م	النسبة	م	النسبة	م	النسبة	م	النسبة	م	النسبة
١	%٩٢.٨٥	١٤	%٨٥.٧١	٢٧	%١٠٠	٤٠	%١٠٠	٥٣	%٩٢.٨٥
٢	%١٠٠	١٥	%١٠٠	٢٨	%١٠٠	٤١	%١٠٠	٥٤	%١٠٠
٣	%٨٥.٧١	١٦	%١٠٠	٢٩	%١٠٠	٤٢	%٨٥.٧١	٥٥	%١٠٠
٤	%١٠٠	١٧	%٩٢.٨٥	٣٠	%٩٢.٨٥	٤٣	%١٠٠	٥٦	%١٠٠
٥	%١٠٠	١٨	%١٠٠	٣١	%١٠٠	٤٤	%١٠٠	٥٧	%٩٢.٨٥
٦	%١٠٠	١٩	%١٠٠	٣٢	%١٠٠	٤٥	%٩٢.٨٥	٥٨	%١٠٠
٧	%١٠٠	٢٠	%٩٢.٨٥	٣٣	%١٠٠	٤٦	%١٠٠	٥٩	%١٠٠
٨	%١٠٠	٢١	%١٠٠	٣٤	%١٠٠	٤٧	%١٠٠	٦٠	%١٠٠
٩	%١٠٠	٢٢	%١٠٠	٣٥	%١٠٠	٤٨	%١٠٠	٦١	%١٠٠

١٠	%١٠٠	٢٣	%١٠٠	٣٦	%٨٥.٧١	٤٩	%٨٥.٧١		
١١	%١٠٠	٢٤	%٨٥.٧١	٣٧	%١٠٠	٥٠	%١٠٠		
١٢	%١٠٠	٢٥	%٨٥.٧١	٣٨	%١٠٠	٥١	%١٠٠		
١٣	%٩٢.٨٥	٢٦	%١٠٠	٣٩	%١٠٠	٥٢	%١٠٠		

يتضح من الجدول رقم (٢) أن نسب الإتفاق للمحكمين على عبارات المقياس تراوحت بين (٨٥,٧١–١٠٠) %، وتم إجراء جميع التعديلات التي أشاروا إليها، وعرضت عليهم واتفقوا على صلاحية المقياس وعباراته، وأبعاده لمعايير تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع السعودي.

(٢)الثبات:

تم استخدام العينة الاستطلاعية (ن=٢٨) في التحقق من الثبات بطريقتي ألفاكرونباخ وإعادة التطبيق بفاصل زمني قدره خمسة أسابيع، وجدول رقم (٣) يوضح ذلك:

جدول رقم (٣) قيم معاملات الثبات لمقياس معايير تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع السعودي من منظور إسلامي بطريقتي إعادة التطبيق وألفاكرونباخ

الأبعاد	إعادة التطبيق	ألفاكرونباخ
التمكين الشرعي	٠.٧٧	٠.٧٣
التمكين التربوي	٠.٧٨	٠.٧٦
التمكين الاجتماعي	٠.٧٢	٠.٧١
التمكين الطبي	٠.٧٨	٠.٧٣
التمكين الاقتصادي	٠.٧٧	٠.٧٥

الدرجة الكلية	٠.٨١	٠.٧٧

يتضح من جدول رقم (٣) أن المقياس يتسم بدرجة مرتفعة من الثبات، وهو ما ظهر خلال فحص جميع قيم معاملات الثبات، مما يشير إلى إمكانية الثقة في النتائج.

(٣) الاتساق الداخلي:

تم حساب قيم معاملات الارتباط بيرسون بين درجات كل عبارة من عبارات المقياس ودرجة البعد الذي تنتمي إليه على العينة الاستطلاعية (ن=٢٨)، وجدول رقم (٤) يوضح ذلك:

جدول رقم (٤) قيم معاملات ارتباط كل عبارة من عبارات المقياس بالبعد الذي تنتمي إليه في مقياس معايير تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع السعودي من منظور إسلامي

البعد الأول		البعد الثاني		البعد الثالث		البعد الرابع		البعد الخامس	
م	ر	م	ر	م	ر	م	ر	م	ر
١	٠.٦٤	١٦	٠.٦٨	٢٨	٠.٦٢	٤٤	٠.٦٤	٥٢	٠.٥٨
٢	٠.٦٨	١٧	٠.٥٩	٢٩	٠.٦٢	٤٥	٠.٦٢	٥٣	٠.٥٩
٣	٠.٥٩	١٨	٠.٦٣	٣٠	٠.٦٧	٤٦	٠.٦١	٥٤	٠.٦٣
٤	٠.٦٢	١٩	٠.٦٤	٣١	٠.٦٩	٤٧	٠.٦٨	٥٥	٠.٦١
٥	٠.٦٠	٢٠	٠.٦٥	٣٢	٠.٥٩	٤٨	٠.٦٩	٥٦	٠.٦٢
٦	٠.٦٩	٢١	٠.٦٩	٣٣	٠.٥٢	٤٩	٠.٦٣	٥٧	٠.٦٨
٧	٠.٦٣	٢٢	٠.٥٧	٣٤	٠.٦٨	٥٠	٠.٦١	٥٨	٠.٦٨
٨	٠.٦٤	٢٣	٠.٥٩	٣٥	٠.٦٤	٥١	٠.٦٠	٥٩	٠.٦٩
٩	٠.٥٨	٢٤	٠.٦٣	٣٦	٠.٦٠			٦٠	٠.٦٢
١٠	٠.٥٩	٢٥	٠.٦١	٣٧	٠.٦٩			٦١	٠.٦٣

١١	٠.٦١	٢٦	٠.٦٤	٣٨	٠.٦٩				
١٢	٠.٦٣	٢٧	٠.٦٨	٣٩	٠.٦٢				
١٣	٠.٦٤			٤٠	٠.٦٣				
١٤	٠.٦٤			٤١	٠.٦٨				
١٥	٠.٦٩			٤٢	٠.٦٤				
				٤٣	٠.٦٢				

يتضح من الجدول رقم (٤) أن قيم معاملات الارتباط بين عبارات مقياس تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع السعودي من منظور إسلامي، والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه هي قيم دالة إحصائيًا عند مستوى (٠.٠١)، كما تم حساب قيم معاملات الارتباط بين درجات الأبعاد الخمسة (الشرعي – التربوي– الاجتماعي– الطبي– الاقتصادي)، والدرجة الكلية للمقياس، ووجد أنها (٠.٧١، ٠.٧٥، ٠.٧٣، ٠.٧١، ٠.٧٦)، وهي دالة عند مستوى (٠.٠١).

إجراءات تطبيق البحث:

١- إعداد مقياس معايير تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع السعودي من منظور إسلامي، وحساب الخصائص السيكومترية له.

٢- تم الحصول على موافقة لجنة أخلاقيات البحث العلمي بجامعة الطائف للتطبيق على أعضاء هيئة التدريس بأقسام التربية الخاصة بالمملكة العربية السعودية، ومعلمي ذوي الاحتياجات الخاصة بمحافظة الطائف.

٣- تم تطبيق المقياس بواسطة رابط على نماذج جوجل نظرًا لانتشار جائحة كورونا.

٤- تم جمع نتائج تطبيق مقياس معايير تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع السعودي من منظور إسلامي، والتحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS).

٥- تم تفسير نتائج البحث في ضوء الأطر النظرية ونتائج البحوث السابقة، والخروج بالتوصيات والبحوث المقترحة.

نتائج البحث:

نتيجة السؤال الأول وتفسيرها:

- ما معايير تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع السعودي من منظور إسلامي؟

وللإجابة عن السؤال تم استخدام متوسطات استجابات عينة البحث على عبارات وأبعاد المقياس، وتم تقسيم موافقة العينة على عبارات المقياس إلى ثلاث فئات (كبيرة – متوسطة – ضعيفة)، وعليه تكون حدود الفئات الثلاث كالتالي:

- مدى الفقرة = ٣-١=٢
- بقسمة الناتج على التقدير الأعلى ٢ ÷ ٣ = ٠,٦٦ ، وعليه تكون الفئات:
- متوفر بدرجة ضعيفة تبدأ من (١) إلى (١,٦٦).
- متوفر بدرجة متوسطة تبدأ من (١,٦٧) إلى (٢,٣٣).
- متوفر بدرجة كبيرة تبدأ من (٢,٣٤) إلى (٣).

والجدول رقم (٥) يوضح النتائج.

جدول رقم (٥) متوسطات استجابة عينة البحث على معايير البعد الأول:

(التمكين الشرعي) للمقياس، ودرجة الموافقة على تلك المعايير

م	العبارات	متوسط استجابة العينة	درجة الموافقة على المعيار
	البعد الأول: معايير التمكين الشرعي لذوي الاحتياجات الخاصة:		
١	الأخذ بمبدأ الرخص في العبادات والمعاملات.	٢.٤١	كبيرة
٢	الحفاظ على خصوصية ذوي الاحتياجات الخاصة.	٢.٨٣	كبيرة
٣	حق ذوي الاحتياجات الخاصة في التقاضي للحصول على حقوقهم والدفاع عنها.	٢.٧٩	كبيرة
٤	توضيح دور ذوي الاحتياجات الخاصة في نشر التراث الإسلامي والحفاظ عليه.	٢.٤٧	كبيرة
٥	توضيح دور الشريعة الإسلامية في التمكين لذوي الاحتياجات الخاصة.	٢.٧٦	كبيرة

م	العبارات	متوسط استجابة العينة	درجة الموافقة على المعيار
٦	الاقتداء بسنة الرسول الكريم والخلفاء الراشدين في التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة.	٢.٨٣	كبيرة
٧	النظر إلى الإعاقة على أنها اختبار وابتلاء من الله تعالى.	٢.٤٥	كبيرة
٨	توفير الرعاية والحياة الكريمة لكل معاق وفق طبيعة ودرجة إعاقته.	٢.٦٦	كبيرة
٩	توضيح قدرات ذوي الاحتياجات الخاصة التي تمكنهم من النجاح في جميع مجالات الحياة.	٢.٧٦	كبيرة
١٠	حماية ذوي الاحتياجات الخاصة من التعرض للسخرية والاستهزاء.	٢.٨٦	كبيرة
١١	الحفاظ على حق ذوي الاحتياجات الخاصة في الحياة وسلامة الجسم والعقل.	٢.٨٠	كبيرة
١٢	مساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة في قضاء حاجاتهم الأساسية.	٢.٧٠	كبيرة
١٣	تكريم ذوي الاحتياجات الخاصة ومواساتهم وزيارتهم والدعاء لهم.	٢.٥٧	كبيرة
١٤	توعية ذوي الاحتياجات الخاصة بحقوقهم وواجباتهم.	٢.٨٤	كبيرة
١٥	تبني مشروع وطني لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من منظور إسلامي.	٢.٦٠	كبيرة
	متوسط البعد الأول	٢.٦٩	كبيرة

يتضح من جدول رقم (٥) موافقة عينة البحث على جميع معايير البعد الأول بدرجة كبيرة، ويشير ذلك إلى ضرورة تفعيل نظرة الشريعة الإسلامية لذوي الاحتياجات الخاصة من منطلق أنه لا فرق بين عباد الله إلا بالتقوى والعمل الصالح، وأنه لا فرق بينهم وبين العاديين، وضرورة رفع الحرج عن تلك الفئة، وكذلك نظرة الإسلام إليهم على أنهم فئة تعرضوا للابتلاء، وأنه يجب عدم السخرية منهم والعناية بهم ووضعهم في المكانة الاجتماعية المناسبة؛ بتمكينهم ليقوموا بالدور والأنشطة الحياتية في كل ميادين الحياة، ويحققوا الاندماج في المجتمع مثل باقي أفراد الوطن.

وتتفق هذه النتيجة مع بحث عبدالرحيم (٢٠٠٧) الذي توصل إلى أن الشريعة الإسلامية اهتمت بتمكين الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، ونهت عن إيذاء مشاعرهم، وضرورة الاهتمام بهذه الفئة، والالتفات إلى حقوقهم على المجتمع وعلى عائلاتهم.

جدول رقم (٦) متوسطات استجابة عينة البحث على معايير

البعد الثاني: (التمكين التربوي) للمقياس، ودرجة الموافقة على تلك المعايير

	البعد الثاني: معايير التمكين التربوي لذوي الاحتياجات الخاصة:	متوسط استجابة	درجة الموافقة

		العينة	على المعيار
١٦	ضمان حق التعليم بدون قيود (في إطار سياسة الدمج) وفق ما تسمح به قدرات كل فرد من ذوي الاحتياجات الخاصة.	٢.٧٢	كبيرة
١٧	التعامل مع كل شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة كحالة فريدة تختلف عن غيرها من الحالات.	٢.٦٠	كبيرة
١٨	تهيئة الظروف التربوية التي تمكن ذوي الاحتياجات الخاصة من إظهار قدراتهم وتنمية مواهبهم.	٢.٧٧	كبيرة
١٩	تفعيل التكنولوجيا المساندة لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من الحصول على أفضل الخدمات التربوية.	٢.٦٨	كبيرة
٢٠	التوسع في إجراء وتطبيق البحوث التربوية التي تسهم في تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة.	٢.٦٤	كبيرة
٢١	التوسع في برامج التدخل المبكر التي تجنب الأطفال الإعاقة، أو التي تسهم في تخفيف آثارها السلبية.	٢.٧٠	كبيرة
٢٢	تقدير قدرات ومواهب ذوي الاحتياجات الخاصة.	٢.٧١	كبيرة
٢٣	توفير المتطلبات التربوية من مقررات وكوادر وبيئة مدرسية؛ لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس والبرامج التربوية.	٢.٦٤	كبيرة
٢٤	إتاحة التعليم الجامعي وما بعد الجامعي لذوي الاحتياجات الخاصة وفق ما تسمح به قدراتهم.	٢.٦١	كبيرة
٢٥	التوسع في إجراء البحوث النوعية في مجال التربية الخاصة.	٢.٦١	كبيرة
٢٦	استحداث مجالات تعليمية مهنية تتناسب وقدرات ذوي الاحتياجات الخاصة.	٢.٦٢	كبيرة
٢٧	التعاون بين المؤسسات التربوية وغيرها من المؤسسات؛ لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة في جميع مجالات الحياة.	٢.٦٤	كبيرة
	متوسط البعد الثاني	٢.٦٦	كبيرة

يتضح من جدول رقم (٦) موافقة عينة البحث على جميع معايير البعد الثاني بدرجة كبيرة، ويشير ذلك إلى أن الإسلام قد اهتم بتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة من مبدأ المساواة بين الأفراد، وذلك يعد إشارة إلى ضرورة ضمان حقهم في التعلم والحصول على الشهادات العلمية والمهنية التي يسعون إليها سواء بالتعليم المباشر أو التعليم عن بعد،

وكذلك اتاحة الفرصة لهم بتسهيل دخولهم إلى المباني التعليمية، وتوفير الأجهزة الالكترونية التي تسهل تعلمهم.

ومما يؤكد ضرورة التمكين التربوي مع ما توصل إليه بحث بوعيشة (٢٠١٧) وهو أن الإدارة الجامعية لا تساعد الطلاب على التمكين التربوي؛ حيث لا تراعي ظروف الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة وخاصة في توفير قاعات الاختبارات المناسبة، ووجود صعوبات تتعلق بأستاذ المقرر.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه العطوى (٢٠١٨) من ارتفاع مستوى تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة فيما يتعلق بمهارة تقرير المصير ببعديها: بيئة المؤسسة، والجو العام، كما تتفق هذه النتيجة مع بحث المجالي (٢٠٢٠) الذي توصل إلى أن التمكين التربوي للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة يؤثر ايجابيًا في مستوى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لديهم.

جدول رقم (٧) متوسطات استجابة عينة البحث على معايير
البعد الثالث: (التمكين الاجتماعي) للمقياس، ودرجة الموافقة على تلك المعايير

	البعد الثالث: معايير التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة:	متوسط استجابة	درجة الموافقة على
٢٨	تعزيز تقبل الأسر والمجتمع لذوي الاحتياجات الخاصة.	٢.٨٠	كبيرة
٢٩	تخصيص نسبة عادلة لمشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة في جميع المجالات الاجتماعية.	٢.٦٩	كبيرة
٣٠	التدريب المبكر لذوي الاحتياجات الخاصة على المهارات الاجتماعية التي تمكنهم من الاندماج في المجتمع.	٢.٦٦	كبيرة

	البعد الثالث: معايير التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة:	متوسط استجابة	درجة الموافقة على
٣١	ضمان حق ذوي الاحتياجات الخاصة في تولي الوظائف العامة.	٢.٤٧	كبيرة
٣٢	تسهيل انضمام ذوي الاحتياجات الخاصة للجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والخيرية.	٢.٦٧	كبيرة
٣٣	ضمان حق ذوي الاحتياجات الخاصة في التمتع بالألعاب الرياضية ووسائل الترفيه.	٢.٦٣	كبيرة
٣٤	تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من عرض قضاياهم بوسائل الإعلام.	٢.٦٤	كبيرة
٣٥	حصول ذوي الاحتياجات الخاصة على حقوق التكافل الاجتماعي.	٢.٦٦	كبيرة
٣٦	ضمان حق ذوي الاحتياجات الخاصة في الزواج وتكوين أسرة ما لم يكن هناك مانع شرعي أو طبي.	٢.٦٤	كبيرة
٣٧	تقديم التأهيل الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة كالتأهيل الزواجي والأسري.	٢.٦١	كبيرة
٣٨	تمكين أسر ذوي الاحتياجات الخاصة من الحصول على خدمات الرعاية والتأهيل.	٢.٧١	كبيرة
٣٩	توفير قاعدة بيانات للخدمات الاجتماعية المقدمة والخدمات التي تحتاجها كل فئة من ذوي الاحتياجات الخاصة.	٢.٧١	كبيرة
٤٠	توفير خدمات دعم الأسرة بالمنزل.	٢.٦٤	كبيرة
٤١	توفير خدمات المساندة الاجتماعية وقت الأزمات والطوارئ لذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم.	٢.٦٣	كبيرة
٤٢	توفير البرامج الانتقالية كبرامج الانتقال للعمل أو برامج التأهيل الزواجي.	٢.٥٢	كبيرة
٤٣	التوسع في إنشاء المؤسسات والخدمات لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة في القرى والنجوع والبادية.	٢.٤٤	كبيرة
	متوسط البعد الثالث	٢.٦٣	كبيرة

يتضح من جدول رقم (٧) موافقة عينة البحث على جميع معايير البعد الثالث بدرجة كبيرة، ويشير ذلك إلى أن الإسلام قد اهتم بتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة بعدم استبعادهم عن

المشاركة المجتمعية، بل ضرورة إشراكهم في جميع أنشطة المجتمع وفق قدراتهم، وضمان حقوقهم المجتمعية كتوفير أماكن مخصصة لهم بالمواصلات العامة، وتوفير المدارس المناسبة لهم، وعدم تكليفهم بالأعمال التي ليس باستطاعتهم القيام بها، حتى يشعروا أنهم مواطنين لهم حقوق مثل العاديين.

ومما يؤكد أهمية التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة ما توصلت إلية نتائج بحث القصاص (٢٠٠٤) من أن المعاقين لا يحصلون على الكثير من الحقوق والخدمات، وعدم توافر فرص عمل كافية لهم، والذي يتسبب في حدوث العجز المادي مما يزيد من معاناتهم وأسرهم، ويؤدي ذلك على ضعف مشاركتهم في الجانب الاجتماعي، ويؤدي بهم إلى العزلة الاجتماعية.

وتتفق هذه النتيجة مع بحث الناصر وحجازي (٢٠١٧) الذي توصل إلى أن الإخصائين الاجتماعين يمارسون أنشطة عديدة لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع السعودي، وأن أكثر مستويات التمكين شيوعًا هي التمكين المجتمعي، يليه الأسري، يليه الشخصي. كما تتفق هذه النتيجة مع ما أوصى به بحث عبدون (٢٠٠٨) وهو أنه ينبغي لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة توفير التأهيل المهاري، وفرص العمل المناسبة لهم؛ وذلك لمساعدة هذه الفئة على الاستمرار في العمل والتكيف مع المجتمع، والاستفادة من القدرات التي يمتلكونهاها في الاستقلال عن المحيطين.

جدول رقم (٨) متوسطات استجابة عينة البحث على معايير

البعد الرابع: (التمكين الطبي) للمقياس، ودرجة الموافقة على تلك المعايير

	البعد الرابع: معايير التمكين الطبي لذوي الاحتياجات الخاصة:	متوسط استجابة العينة	درجة الموافقة على المعيار

٤٤	توفير تأمين صحي مجاني كامل لذوي الاحتياجات الخاصة.	٢.٦٠	كبيرة
٤٥	الكشف الطبي الدوري الكامل على ذوي الاحتياجات الخاصة.	٢.٦٢	كبيرة
٤٦	تخصيص موظفين لمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة في الحصول على الخدمات الطبية.	٢.٥٣	كبيرة
٤٧	التدخل العلاجي المبكر بما يجنب الأفراد الإعاقة أو يقلل من آثارها السلبية.	٢.٦٧	كبيرة
٤٨	توفير الأجهزة الطبية والتعويضية لذوي الاحتياجات الخاصة مجانا.	٢.٦٩	كبيرة
٤٩	إعفاء ذوي الاحتياجات الخاصة من الدور (تحديد الموعد) عند طلبهم الخدمات الطبية.	٢.٤٩	كبيرة
٥٠	تقديم التوعية بأسباب الإعاقة، وطرق تجنبها، أو التقليل من آثارها السلبية.	٢.٦٧	كبيرة
٥١	تعاون المؤسسات الطبية مع باقي مؤسسات المجتمع لتوفير الرعاية الطبية من توعية وكشف وعلاج وأجهزة تعويضية وغيرها.	٢.٦٦	كبيرة
	متوسط البعد الرابع	٢.٦٢	كبيرة

يتضح من جدول رقم (٨) موافقة عينة البحث على جميع معايير البعد الرابع بدرجة كبيرة، ويشير ذلك إلى أن الإسلام يرى أن ذوي الاحتياجات الخاصة أشخاص لديهم مستوى متدني من الصحة مقارنة بالعاديين، وأن التمكين الصحي يعمل على تحسين قدراتهم الصحية بما يمكنهم من المشاركة في المجتمع والاستفادة من طاقاتهم؛ لذا فان الإسلام يهتم بتحقيق ذلك من خلال التراحم والتعاطف والتعاون بتوفير الرعاية الصحية المناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة.

وتتفق هذه النتيجة مع بحث بأسعد (٢٠١٢) الذي أوضح أن الإسلام قد سبق الغرب في الاهتمام بالفئات ذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال إرساء مبدأ لكل داء دواء.

ويتفق هذا مع ما أوضحه بحث بلغمي (٢٠١٩) من أن اهتمام الدولة بذوي الاحتياجات الخاصة يكون من خلال توفير خدمات ذات جودة عالية لتحقيق مبدأ الوقاية والتكافل وإعادة التأهيل الصحي، ويعتمد ذلك على مبدأ احترام كرامتهم، وعدم تمييز الآخرين عنهم، وتكافؤ الفرص بين المواطنين، وذلك لتعزيز مشاركتهم في الحياة العامة بسهولة ويسر.

جدول رقم (٩) متوسطات استجابة عينة البحث على معايير

البعد الخامس: (التمكين الاقتصادي) للمقياس، ودرجة الموافقة على تلك المعايير

	البعد الخامس: معايير التمكين الاقتصادي لذوي الاحتياجات الخاصة:	متوسط استجابة العينة	درجة الموافقة على المعيار
٥٢	سن القوانين التي تضمن حصول ذوي الاحتياجات الخاصة على حقوقهم الاقتصادية.	٢.٦٨	كبيرة
٥٣	ضمان حق ذوي الاحتياجات الخاصة في التنقل والمواصلات العامة مجانًا.	٢.٥٥	كبيرة
٥٤	ضمان حقوق الملكية الخاصة والذمة المالية المستقلة لذوي الاحتياجات الخاصة.	٢.٧٠	كبيرة
٥٥	ضمان حصول ذوي الاحتياجات الخاصة على حقهم في الميراث.	٢.٧٣	كبيرة
٥٦	توفير فرص العمل المناسبة للقدرات المهنية والجسدية والعقلية لكل شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة.	٢.٥٧	كبيرة
٥٧	تقديم الدعم الحكومي للمؤسسات التي تقدم خدماتها لذوي الاحتياجات الخاصة.	٢.٧٠	كبيرة
٥٨	تحديد نسبة من الوظائف والخدمات تتناسب مع نسبة ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع.	٢.٦١	كبيرة
٥٩	تفعيل برامج الإرشاد والتوجيه والتأهيل المهني بما يمكن ذوي الاحتياجات الخاصة من المنافسة على الوظائف.	٢.٦٢	كبيرة
٦٠	تعديل وتهيئة بيئة العمل بما يتناسب واحتياجات كل شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة.	٢.٥٠	كبيرة
٦١	ضمان حصول كل فرد من ذوي الاحتياجات الخاصة على بدلات الإعاقة وفق طبيعة ودرجة إعاقته.	٢.٧١	كبيرة
	متوسط البعد الخامس	٢.٦٤	كبيرة

يتضح من جدول رقم (٩) موافقة عينة البحث على جميع معايير البعد الخامس بدرجة كبيرة، ويشير ذلك إلى أن الإسلام قد اهتم بذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تأهيلهم بتجهيزهم للمشاكة في المجتمع وإفساح المجال لهم في العمل ليتم توفير العيش الكريم لهم، وعدم تعرضهم للفقر أو الحاجة، وكذلك السعي لرفع كفاءتهم المهنية خلال العمل عن طريق التدريب، وتكليفهم بالأعمال المناسبة لقدراتهم.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج بحث مرزوق (٢٠٢٠) والذي توصل إلى أن الممارسات الإدارية، والمؤسسات الاجتماعية، والمجتمع ككل يمكنهم تكوين بيئة لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة.

نتيجة السؤال الثاني وتفسيرها:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات المستجيبين ذوي عدد سنوات الخبرة الأعلى والمستجيبين ذوي عدد سنوات الخبرة الأقل على مقياس معايير تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع السعودي من منظور إسلامي؟، وللإجابة عن السؤال تم استخدام اختبار "ت" للعينات المستقلة، والجدول (١٠) يوضح ذلك:

جدول (١٠) قيمة "ت" ودلالة الفروق بين متوسطي درجات المستجيبين ذوي عدد سنوات الخبرة الأعلى والمستجيبين ذوي عدد سنوات الخبرة الأقل على مقياس معايير تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع السعودي من منظور إسلامي

البعد		العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة
التمكين الشرعي	الخبرة الأقل	٦٤	٤٠.٤٨	٣.٩٥	٠.٥٨٨	غير دالة
	الخبرة الأعلى	٣٩	٤٠.٠٥	٣.٠٠		
التمكين التربوي	الخبرة الأقل	٦٤	٣٢.٣١	٤.٢٧	١.٠٩٠	غير دالة
	الخبرة الأعلى	٣٩	٣١.٣٣	٤.٦٤		
التمكين الاجتماعي	الخبرة الأقل	٦٤	٤٢.٦٨	٥.٩٤	١.١٧٣	غير دالة
	الخبرة الأعلى	٣٩	٤١.١٧	٦.٩١		
التمكين الطبي	الخبرة الأقل	٦٤	٢١.٣٩	٣.٤٢	١.٦٢٥	غير دالة
	الخبرة الأعلى	٣٩	٢٠.١٧	٤.٠٤		
التمكين الاقتصادي	الخبرة الأقل	٦٤	٢٦.٣١	٣.٨٥	٠.١٨٨	غير دالة
	الخبرة الأعلى	٣٩	٢٦.٤٦	٣.٩٥		
الدرجة الكلية	الخبرة الأقل	٦٤	١٦٣.١	١٩.١٢	٠.٩٨٩	غير دالة
	الخبرة الأعلى	٣٩	١٥٩.٢	٢٠.٩٣		

يتضح من جدول (١٠) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المفحوصين ذوي الخبرة الأعلى والمفحوصين ذوي الخبرة الأقل على المقياس في الدرجة الكلية والأبعاد؛ أي أن هناك اتفاق من جميع أفراد عينة البحث على أهمية معايير تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة في جميع الأبعاد؛ مما يؤكد صلاحية الاعتماد على معايير الأبعاد الخمسة في وضع التصور المقترح لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع السعودي من منظور إسلامي، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج بحث القحطاني (٢٠١٤) التي أظهرت أن عدد سنوات الخبرة تعد عاملًا مؤثرًا في مستوى التمكين وفقًا لأداء المستجيبين على مقياس تمكين قيادات الصف الثاني بديوان وزارة العدل لصالح الأفراد ذوي عدد سنوات الخبرة الأعلى، وبحث النواجحة (٢٠١٦) الذي توصل إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التمكين النفسي تبعًا لمتغير سنوات الخبرة لصالح ذوي الخبرة (١١ سنة فأعلى)؛ وكذلك بحث عبدالغاني (٢٠١٨) الذي توصل إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تمكين العاملين بمصنع الأسمنت ترجع إلى مدة الخبرة بالمصنع؛ وبحث الحراحشة (٢٠١٩) الذي توصل إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية ترجع إلى عدد سنوات الخبرة في مجال التمكين الإداري.

نتيجة السؤال الثالث وتفسيرها:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أعضاء هيئة التدريس والمعلمين على مقياس تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع السعودي من منظور إسلامي؟، وللإجابة على السؤال تم استخدام اختبار "ت" للعينات المستقلة، والجدول (١١) يوضح ذلك:

جدول (١١) قيمة "ت" ودلالة الفروق بين أعضاء هيئة التدريس والمعلمين في الاستجابات على مقياس معايير تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع السعودي من منظور إسلامي

البعد		العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة
التمكين الشرعي	أعضاء هيئة تدريس	٥٣	٤٠.٥٠	٣.٣٦	٠.٥٤٥	غير دالة
	معلمين	٥٠	٤٠.١٢	٣.٨٨		
التمكين التربوي	أعضاء هيئة تدريس	٥٣	٣٢.٣٠	٤.٣١	٠.٨٤٩	غير دالة
	معلمين	٥٠	٣١.٥٦	٤.٥٥		
التمكين الاجتماعي	أعضاء هيئة تدريس	٥٣	٤٢.٤٣	٦.٣٩	٠.٥٢١	غير دالة
	معلمين	٥٠	٤١.٧٨	٦.٣٢		
التمكين الطبي	أعضاء هيئة تدريس	٥٣	٢٠.٩٠	٣.٨٧	٠.٠٧٤	غير دالة
	معلمين	٥٠	٢٠.٩٦	٣.٥٣		
التمكين الاقتصادي	أعضاء هيئة تدريس	٥٣	٢٦.٦٩	٣.٨٤	٠.٨٨٧	غير دالة
	معلمين	٥٠	٢٦.٠٢	٣.٩٢		
الدرجة الكلية	أعضاء هيئة تدريس	٥٣	١٦٢.٨	١٩.٩٣	٠.٦١٥	غير دالة
	معلمين	٥٠	١٦٠.٤	١٩.٨٢		

يتضح من جدول (١١) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أعضاء هيئة التدريس والمعلمين في الدرجة الكلية والأبعاد؛ أي أن هناك اتفاق من جميع أفراد عينة البحث على أهمية معايير تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة في جميع الأبعاد؛ مما يؤكد صلاحية الاعتماد على معايير الأبعاد الخمسة في وضع التصور المقترح لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع السعودي من منظور إسلامي، وتتفق هذه النتيجة مع الجرايدة والمنوري (٢٠١٤) والذي توصل إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات أفراد العينة لمجالات التمكين الإداري تعزى للمؤهل العلمي، كما تتفق مع ما توصل إليه الزغبي (٢٠١٥) وهو عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات أفراد المجتمع على جميع مجالات تطبيق الإدارة الالكترونية في المدارس الحكومية التابعة لمديرات التربية والتعليم في محافظة إربد، وتتفق النتيجة مع ما توصل إليه بحث بوسالم (٢٠١٠) الذي توصل إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى إدارك العاملين للتمكين تعزي للمؤهل الدراسي.

التصور المقترح:

في ضوء نتائج الدراسة النظرية والميدانية، وفي ضوء خبرات الباحثين العلمية والعملية فإن التصور المقترح لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع السعودي من منظور إسلامي سوف يتضمن العناصر التالية:

- منطلقات التصور المقترح.
- أهمية التصور المقترح.
- هدف التصور المقترح.
- أبعاد التصور المقترح.
- إجراءات تطبيق التصور المقترح.

منطلقات التصور المقترح:

١- يعد تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة مبدأ إسلاميًا يقره القرآن الكريم، وتقره السنة النبوية، وسيرة الخلفاء الراشدين.

٢- تعد قضية تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة قضية إنسانية بالدرجة الأولى؛ حيث تحظى باهتمام الكثير من المنظمات العالمية كالأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو وغيرها.

٣- اهتمام المملكة العربية السعودية بدعم وتمكين ذوي الإعاقة من خلال برنامج الوصول الشامل كأحد البرامج الوطنية المهمة التي أنجزها مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة، وأقرها مجلس الوزراء، والذي يهدف إلى إيجاد بيئة خالية من العوائق، وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من التواصل، واستخدام المرافق، والتقنية الحديثة.

٤- أن تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة يعد تحقيقًا لمبدأ تكافؤ الفرص بينهم وبين غيرهم من العاديين، فضلا عن كونها استثمارًا بشريًا يعود بالنفع عليهم وعلى المجتمع.

٥- أن الاهتمام بتربية ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة تمثل أحد المعايير الحضارية التي يقاس بها تقدم المجتمعات ورقيها.

٦- أن الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة لا ينبغي أن يعاقبوا من جراء إعاقتهم بحرمانهم من الخدمات المناسبة لقدراتهم، والتي تمكنهم من الاستقلالية والاعتماد على الذات.

٧- أن تربية ذوي الاحتياجات الخاصة وتمكينهم يعد استثمارًا بشريًا واقتصاديًا واجتماعيًا؛ حيث يتحولون من أشخاص يعتمدون على غيرهم إلى أشخاص مستقلين، ومن أشخاص مستهلكين يستحقون الرعاية وبدلات الإعاقة إلى أشخاص عاملين منتجين مساهمين في رفع مستوى الاقتصاد الوطني.

أهمية التصور المقترح:

تتمثل أهمية التصور المقترح فيما يلي:

١- توضيح المرجعية الإسلامية القائمة على القرآن والسنة لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة.

٢- توضيح المرجعية التربوية لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة.

٣- توضيح معايير تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة اجتماعيا.

٤- توضيح معايير تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة طبيًا.

٥- توضيح معايير تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة اقتصاديًا.

٦- توفير مرجعية علمية يمكن أن تستفيد منها الجهات المسؤولة عن رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة؛ للتنسيق فيما بينها، والارتقاء بالخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة؛ بما يحقق التمكين الشامل.

هدف التصور المقترح:

يهدف التصور المقترح – في مجمله – إلى تقديم رؤية علمية يمكن أن تسهم في وضع نظام مجتمعي متكامل لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع السعودي من منظور إسلامي، بالإضافة إلي وضع الإجراءات والآليات التي ينبغي علي الجهات المعنية بالقضية إتباعها لتنفيذ التصور المقترح، والتي من شأنها المساهمة في تفعيل التصور المقترح.

أبعاد التصور المقترح:

١- فلسفة تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة.

تنطلق فلسفة تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة بالتصور الحالي من المبادئ الشرعية التي تكفل لذوي الاحتياجات الخاصة حق التمكين والوصول الشامل، كما تعتمد فلسفة التمكين على ما يمتلكه ذوي الهمم العالية من قدرات ومواهب وعزيمة وإصرار مكنتهم من تحقيق نجاحات قد تفوق نجاحات الكثير من أقرانهم من العاديين في المجالات التربوية والرياضية والاقتصادية وغيرها، فضلًا عن رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠؛ حيث أكدا على أهمية تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة؛ وذلك من خلال تنفيذ مخرجات الاستراتيجية الوطنية لذوي الاحتياجات الخاصة والتي تتبناها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

٢- النتائج المتوقعة لتنفيذ التصور المقترح لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة.

بالنظر إلى قضية تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة كقضية إسلامية، أخلاقية، اجتماعية، تربوية، اقتصادية فإنه من المتوقع أن يحقق التصور المقترح العديد من النتائج الإيجابية ومنها:

أ- تقديم الدعم والمساندة لذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم وفق أسس علمية، وفي كافة المجالات التربوية، والطبية، والاقتصادية، والاجتماعية.

ب- رفع كفاءة ذوي الاحتياجات الخاصة، وتنمية قدراتهم ومواهبهم.

ج- بناء نهضة المجتمع وتقدمه؛ ببناء قدرات فئة لا تقل عن (١٠%) من أبنائه، والاستفادة منهم في بناء نهضة المجتمع وتقدمه ورقيه.

د- تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو ذوي الاحتياجات الخاصة؛ بالنظر إليهم على أنهم أشخاص ذوي كفاءة منتجين مساهمين في بناء الوطن.

هـ- زيادة ثقة ذوي الاحتياجات الخاصة في أنفسهم وقدراتهم؛ مما يشجعهم على المشاركة والتطوير والإبداع في كافة مجالات الحياة.

و- تنمية شعور ذوي الاحتياجات الخاصة بالتقدير والراحة والطمأنينة، وبالتالي تزداد لديهم قيم الولاء والانتماء لوطنهم.

٣- معايير تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة كما أسفرت عنها نتائج الدراسة النظرية والميدانية، والتي تتمثل في:

أ- البعد الأول: معايير التمكين الشرعي لذوي الاحتياجات الخاصة، وقد جاءت بنوده وفق الترتيب التالي من وجهة نظر عينة الدراسة:

- حماية ذوي الاحتياجات الخاصة من التعرض للسخرية والاستهزاء.
- توعية ذوي الاحتياجات الخاصة بحقوقهم وواجباتهم.
- الاقتداء بسنة الرسول الكريم والخلفاء الراشدين في التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة.
- الحفاظ على خصوصية ذوي الاحتياجات الخاصة.
- الحفاظ على حق ذوي الاحتياجات الخاصة في الحياة وسلامة الجسم والعقل.
- حق ذوي الاحتياجات الخاصة في التقاضي للحصول على حقوقهم والدفاع عنها.
- توضيح دور الشريعة الإسلامية في التمكين لذوي الاحتياجات الخاصة.
- توضيح قدرات ذوي الاحتياجات الخاصة التي تمكنهم من النجاح في جميع مجالات الحياة.
- مساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة في قضاء حاجاتهم الأساسية.
- توفير الرعاية والحياة الكريمة لكل معاق وفق طبيعة ودرجة إعاقته.

- تبني مشروع وطني لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من منظور إسلامي.
- تكريم ذوي الاحتياجات الخاصة ومواساتهم وزيارتهم والدعاء لهم.
- توضيح دور ذوي الاحتياجات الخاصة في نشر التراث الإسلامي والحفاظ عليه.
- النظر إلى الإعاقة على أنها اختبار وابتلاء من الله تعالى.
- الأخذ بمبدأ الرخص في العبادات والمعاملات.

ب- البعد الثاني: معايير التمكين التربوي لذوي الاحتياجات الخاصة، وقد جاءت بنوده وفق الترتيب التالي من وجهة نظر عينة الدراسة:

- تهيئة الظروف التربوية التي تمكن ذوي الاحتياجات الخاصة من إظهار قدراتهم وتنمية مواهبهم.
- ضمان حق التعليم بدون قيود (في إطار سياسة الدمج) وفق ما تسمح به قدرات كل فرد من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تقدير قدرات ومواهب ذوي الاحتياجات الخاصة.
- التوسع في برامج التدخل المبكر التي تجنب الأطفال الإعاقة أو التي تسهم في تخفيف آثارها السلبية.
- تفعيل التكنولوجيا المساندة لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من الحصول على أفضل الخدمات التربوية.
- التعاون بين المؤسسات التربوية وغيرها من المؤسسات لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة في جميع مجالات الحياة.
- توفير المتطلبات التربوية من مقررات وكوادر وبيئة مدرسية لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس والبرامج التربوية.
- التوسع في إجراء وتطبيق البحوث التربوية التي تسهم في تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة.
- استحداث مجالات تعليمية مهنية تتناسب وقدرات ذوي الاحتياجات الخاصة.
- إتاحة التعليم الجامعي وما بعد الجامعي لذوي الاحتياجات الخاصة وفق ما تسمح به قدراتهم.
- التوسع في إجراء البحوث النوعية في مجال التربية الخاصة.

– التعامل مع كل شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة كحالة فريدة تختلف عن غيرها من الحالات.

ج– البعد الثالث: معايير التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة، وقد جاءت بنوده وفق الترتيب التالي من وجهة نظر عينة الدراسة:

– تعزيز تقبل الأسر والمجتمع لذوي الاحتياجات الخاصة.

– تمكين أسر ذوي الاحتياجات الخاصة من الحصول على خدمات الرعاية والتأهيل.

– توفير قاعدة بيانات للخدمات الاجتماعية المقدمة والخدمات التي تحتاجها كل فئة من ذوي الاحتياجات الخاصة.

– تخصيص نسبة عادلة لمشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة في جميع المجالات الاجتماعية.

– تسهيل انضمام ذوي الاحتياجات الخاصة للجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والخيرية.

– حصول ذوي الاحتياجات الخاصة على حقوق التكافل الاجتماعي.

– التدريب المبكر لذوي الاحتياجات الخاصة على المهارات الاجتماعية التي تمكنهم من الاندماج في المجتمع.

– توفير خدمات دعم الأسرة بالمنزل.

– ضمان حق ذوي الاحتياجات الخاصة في الزواج وتكوين أسرة ما لم يكن هناك مانع شرعي أو طبي.

– تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من عرض قضاياهم بوسائل الإعلام.

– ضمان حق ذوي الاحتياجات الخاصة في التمتع بالألعاب الرياضية ووسائل الترفيه.

– توفير خدمات المساندة الاجتماعية وقت الأزمات والطوارئ لذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم.

– تقديم التأهيل الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة كالتأهيل الزواجي والأسري.

– توفير البرامج الانتقالية كبرامج الانتقال للعمل أو برامج التأهيل الزواجي.

– ضمان حق ذوي الاحتياجات الخاصة في تولي الوظائف العامة.

– التوسع في إنشاء المؤسسات والخدمات لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة في القرى والنجوع والبادية.

د- البعد الرابع: معايير التمكين الطبي لذوي الاحتياجات الخاصة، وقد جاءت بنوده وفق الترتيب التالي من وجهة نظر عينة الدراسة:

- توفير الأجهزة الطبية والتعويضية لذوي الاحتياجات الخاصة مجانا.
- التدخل العلاجي المبكر بما يجنب الأفراد الإعاقة أو يقلل من آثارها السلبية.
- تقديم التوعية بأسباب الإعاقة، وطرق تجنبها، أو التقليل من آثارها السلبية.
- تعاون المؤسسات الطبية مع باقي مؤسسات المجتمع لتوفير الرعاية الطبية من توعية وكشف وعلاج وأجهزة تعويضية وغيرها.
- الكشف الطبي الدوري الكامل على ذوي الاحتياجات الخاصة.
- توفير تأمين صحي مجاني كامل لذوي الاحتياجات الخاصة.
- تخصيص موظفين لمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة في الحصول على الخدمات الطبية.
- إعفاء ذوي الاحتياجات الخاصة من الدور (تحديد الموعد) عند طلبهم الخدمات الطبية.

هـ- البعد الخامس: معايير التمكين الاقتصادي لذوي الاحتياجات الخاصة، وقد جاءت بنوده وفق الترتيب التالي من وجهة نظر عينة الدراسة:

- ضمان حصول ذوي الاحتياجات الخاصة على حقهم في الميراث.
- ضمان حصول كل فرد من ذوي الاحتياجات الخاصة على بدلات الإعاقة وفق طبيعة ودرجة إعاقته.
- تقديم الدعم الحكومي للمؤسسات التي تقدم خدماتها لذوي الاحتياجات الخاصة.
- ضمان حقوق الملكية الخاصة والذمة المالية المستقلة لذوي الاحتياجات الخاصة.
- سن القوانين التي تضمن حصول ذوي الاحتياجات الخاصة على حقوقهم الاقتصادية.
- تفعيل برامج الإرشاد والتوجيه والتأهيل المهني بما يمكن ذوي الاحتياجات الخاصة من المنافسة على الوظائف.
- تحديد نسبة من الوظائف والخدمات تتناسب مع نسبة ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع.

– توفير فرص العمل المناسبة للقدرات المهنية والجسدية والعقلية لكل شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة.

– ضمان حق ذوي الاحتياجات الخاصة في التنقل والمواصلات العامة مجانًا.

– تعديل وتهيئة بيئة العمل بما يتناسب واحتياجات كل شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة.

إجراءات تطبيق التصور المقترح:

١ – إجراءات على المستوي القومي، وتتمثل في:

أ– إصدار القوانين والتشريعات، أو تعديل القائم منها؛ بما يكفل التمكين والوصول الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة.

ب– إصدار القوانين والأوامر السامية لإنشاء هيئة قومية ترعى تنسيق وتكامل جهود كافة الوزارات والهيئات، وتراقب أدائها؛ لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة.

ج– رصد الميزانيات والمخصصات المالية اللازمة لتنفيذ التصور المقترح على مستوي جميع الوزارات والجهات ذات الصلة.

٢ – إجراءات على مستوي وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد:

وتتضمن تبني برنامج متكامل؛ لتوضيح المبادئ الشرعية لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك من خلال:

أ– خطبة الجمعة، والدروس الأسبوعية بالمساجد.

ب– تقديم التوعية الدينية بوسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.

ج– تقديم التوعية الدينية للوزارات والمؤسسات والهيئات المعنية برعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.

د– توسيع الاستعانة بالقدرات والكفاءات من ذوي الاحتياجات الخاصة في العمل الدعوي؛ فهم أقدر على التعبير عن قضاياهم واحتياجاتهم.

هـ– الاستعانة بالخبراء من الطبيين والتربويين؛ لتوضيح قضايا ذوي الاحتياجات الخاصة للأئمة والخطباء والدعاة من زاوية علمية؛ لتحقيق التكامل بين الرأي الشرعي والعلمي؛ بما يمكنهم من عرضها عرضا شرعيا علميا متوازنا.

و– توفير الميزانيات والدعم المالي اللازم لتنفيذ التصور المقترح.

٣ – إجراءات على المستوي التربوي (وزارة التعليم)، وتتمثل في:

أ- إجراء مسح شامل لذوي الاحتياجات الخاصة بالتعليم العام والجامعي، تمهيدا لتوفير البرامج التي تلبي احتياجاتهم.

ب- تصميم قاعدة بيانات لذوي الاحتياجات الخاصة بجميع مراحل التعليم، تتضمن المعلومات الشخصية والأسرية والاجتماعية والطبية والتربوية لكل فرد، كما تتضمن جميع البيانات الخاصة بالبرامج وإمكانياتها البشرية والمادية.

ج- الاستفادة من الخبرات الأجنبية في مجال إعداد معلم التربية الخاصة، وتنميته مهنيا، وفي مجال إعداد وتصميم البرامج.

د- توفير احتياجات البرامج من الخدمات المساندة، سواء كوادر بشرية، أو أجهزة وتقنيات.

هـ- توفير بيئة مدرسية آمنة، وجاذبة لذوي الاحتياجات الخاصة.

و- تحفيز البيئة التربوية بالأنشطة والمسابقات والجوائز العلمية، على أن يشمل ذلك الطلاب والكوادر الفنية والإدارية ببرامج التربية الخاصة.

ز- تشجيع التعاون والعمل بروح الفريق على أن يشمل ذلك الطلاب العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة، وأولياء أمورهم، وجميع الكوادر البشرية بالبرامج التربوية.

ح- تطوير التوصيف المهني لجميع الكوادر العاملة مع ذوي الاحتياجات الخاصة على المستوى الوزاري، ومستوى الإدارات التعليمية، وإدارات المدارس، والمعلمين والأخصائيين والإداريين؛ بما يضمن تنسيق الجهود وتكاملها.

ط- تطوير الإدارات المساندة ذات العلاقة ببرامج التربية الخاصة، ومن أهمها إدارة تشخيص ذوي الاحتياجات الخاصة، والإدارات الطبية، وإدارات غرف المصادر.

ي- اعتماد نظام تربوي للرقابة والمحاسبة؛ لضمان جودة البرامج التربوية لذوي الاحتياجات الخاصة، واستمرار تطويرها.

ك- ضرورة الاعتماد الأكاديمي لبرامج ذوي الاحتياجات الخاصة بجميع برامج التعليم.

ل- بناء الشراكات المجتمعية مع جميع مؤسسات المجتمع؛ بهدف دعم ذوي الاحتياجات الخاصة بالتعليم، وفي جميع المؤسسات.

م- المساهمة في توعية المجتمع بقضايا ذوي الاحتياجات الخاصة، ودعمها على المستوى الوطني.

ن- توفير ومراقبة الميزانيات المالية لبرامج التربية الخاصة؛ بما يحقق أقصى استفادة منها.

٤ – إجراءات على المستوى الاجتماعي، وتتمثل في:

أ- توفير خط ساخن للإبلاغ عن العنف والتمييز ضد ذوي الاحتياجات الخاصة.

ب- تشجيع إنشاء الأندية الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم.

ج- توفير الاحتياجات والأنشطة اللازمة لذوي الاحتياجات الخاصة بالنوادي الرياضية والثقافية والاجتماعية، وغيرها من مؤسسات المجتمع.

د- توفير الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة للتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة بجميع مؤسسات المجتمع.

هـ- تحفيز مؤسسات المجتمع للارتقاء بالخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة، وتمثيلهم تمثيلا عادلا داخل تلك المؤسسات.

و- اعتماد برنامج وطني شامل للتوعية بأسباب الإعاقة، وطرق تجنبها أو التخفيف من آثارها السلبية، والتعريف بذوي الاحتياجات الخاصة، وقدراتهم، واحتياجاتهم.

ز- التوسع في إنشاء جمعيات رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، وأسرهم.

ح- تشجيع مبادرات خدمة المجتمع في مجال التربية الخاصة.

ط- إنشاء مؤسسة قومية لتقديم خدمات دعم ذوي الاحتياجات الخاصة، وأسرهم.

ي- تشجيع وسائل الإعلام لتبني قضايا ذوي الاحتياجات الخاصة، وتغطيتها إعلاميا.

ك- تكريم المؤسسات والشخصيات ذات الجهود المتميزة في مجال خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة.

ل- تكريم ذوي الاحتياجات الخاصة ممن يسهمون في خدمة المجتمع.

٥ – إجراءات على المستوى الطبي، وتتمثل في:

أ- توفير منظومة توعوية طبية بالتعاون مع وسائل الإعلام والمؤسسات التربوية، وجميع مؤسسات المجتمع، بهدف تقليل نسب الإعاقة، والتقليل من آثارها السلبية، والتوعية بسبل الرعاية الطبية المناسبة.

ب- بناء قاعدة معرفية تتضمن أعداد ذوي الاحتياجات الخاصة، وطبيعة ودرجة إعاقتهم، واحتياجاتهم الطبية من الكوادر والأجهزة والأدوية، والكشف الدوري.

ج- التوسع في إنشاء التخصصات الطبية ذات العلاقة بالإعاقة، كتخصص الأجهزة التعويضية والمساندة، والتأهيل السمعي، واضطرابات النطق والكلام، والعلاج الوظيفي، والعلاج الطبيعي، والتشخيص الطبي للإعاقات المختلفة.

د- توفير خدمات التشخيص والتدخل المبكر في الأقسام والوحدات الطبية ذات العلاقة بتشخيص حالات الإعاقة، كأقسام النساء والولادة، وأقسام الطوارئ، وأقسام الرعاية الحرجة، والأطفال.

هـ- الاستفادة من الخبرات الأجنبية في مجال إعداد وتدريب الكوادر الطبية، من أطباء، وتمريض، وفنيين.

و- توفير الكوادر الإدارية المؤهلة والمدربة للتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة، وتسهيل إجراءات حصولهم على الخدمات الطبية.

ز- تقدير وتكريم الكوادر الطبية المتميزة في مجال تشخيص ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة طبيًا.

ح- دعم المؤسسات الطبية التي تقدم خدماتها لذوي الاحتياجات الخاصة.

ط- وجود نظام صارم لضمان جودة الخدمات الطبية المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة، ولتقليل الأخطاء الطبية التي تتسبب في حدوث الإعاقة.

ي- توفير الدعم المالي اللازم؛ بما يضمن جودة الخدمات الطبية المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة.

ك- وجود خط ساخن لتلقي الشكاوى الطبية من ذوي الاحتياجات الخاصة.

٦ - إجراءات على المستوى الاقتصادي، وتتمثل في:

أ- التوعية المجتمعية بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة الاقتصادية.

ب- رفع مستوى كفاءة ذوي الاحتياجات الخاصة مهنيا؛ بما يمكنهم من المنافسة على الوظائف.

ج- تشكيل لجنة وزارية لضمان حق ذوي الاحتياجات الخاصة في الوظائف المناسبة لقدراتهم بالقطاعين العام والخاص.

د- تقديم الدعم المالي والفني الحكومي لمؤسسات القطاع الخاص المتميزة في مجال توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة، أو التي تقدم خدمات مدعمة لهم، بإعفاء تلك المؤسسات من الضرائب، أو بشراء المؤسسات الحكومية لمنتجاتها.

هـ- تشجيع وتسهيل الاستثمارات الخاصة لذوي الاحتياجات الخاصة، بتقديم الدعم المالي الكامل، أو القروض الميسرة، أو الإعفاء من الضرائب، وبتوفير الدعم الفني من خبراء وفنيين.

و- تشكيل لجنة قومية على مستوى وزارتي العدل والعمل؛ لتلقي شكاوى ذوي الاحتياجات الخاصة الاقتصادية والمالية، وسرعة البت فيها.

ز- تكريم الشخصيات المتميزة اقتصاديا من ذوي الاحتياجات الخاصة، والمشاريع الناجحة.

ح- وضع آلية لضمان تمتع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بالمرافق والخدمات العامة مجانًا.

ط- وجود خط ساخن للإبلاغ عن حالات العنف والتمييز الاقتصادي ضد ذوي الاحتياجات الخاصة.

البحوث المقترحة:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها ونتائج البحوث السابقة يمكن اقتراح البحوث المستقبلية الآتية:

-تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة وأثره على النمو الاقتصادي للمؤسسات التجارية خلال عشر سنوات متتالية.

- الوعي المعلوماتي والمهاري وعلاقته بتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة في محافظة الطائف.

- التنبؤ بالأمن النفسي من خلال تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة بالمملكة العربية السعودية.

- متطلبات تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أرباب العمل.

قائمة المراجع

(١)المراجع العربية:

أبو لحية، إسراء جمعة (٢٠١٦). *دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لذوي الإعاقة في فلسطين*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.

بأسعد، نوال عمر (٢٠١٢). المنهج النبوي في دعم ذوي الاحتياجات الخاصة. *مجلة مركز البحوث والدراسات الإسلامية بجامعة القاهرة*، *٨* (٢٨)، ٣٦٥-٤١٨.

بشندي، مصطفى محمود (٢٠٠٢). دور الدولة في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة في الإسلام. *المؤتمر العلمي الرابع: رعاية الإسلام لذوي الاحتياجات الخاصة*، كلية الشريعة، جامعة جرش.

بلاغماس، بركة محمد (٢٠١٥). الاتجاه نحو التمكين التعليمي من خلال تطبيق نظام ل م د: ضرورة ملحة لهندسة موارد بشرية ذات كفاءة وفاعلية. *مجلة التربية والابستيمولوجيا*، (٨)، ١-٢٠.

بلغمي، عبد الغني محمد (٢٠١٩). السياسات الاجتماعية للاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. *مجلة الفقه والقانون*، (٧٨)، ٦٨-٨٢.

بورقيبه، داود ابراهيم (٢٠٠٧). أسس معاملة ذوي الاحتياجات الخاصة في الإسلام. *دراسات*، (٥)، ٣-١٠.

بوسالم، أبو بكر محمد (٢٠١٠). *أثر تمكين العاملين في الولاء التنظيمي*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية أدارة الأعمال، جامعة آل البيت.

بوعيشة، آمال محمد (٢٠١٧). صعوبات تعليمية المواد لدى الطالب الجامعي من ذوي الإحتياجات الخاصة في الجامعة من وجهة نظرهم: دراسة ميدانية على عينة من ذوي الاحتياجات الخاصة بجامعة قاصدي مرباح ورقلة. *مجلة العلوم الإنسانية بجامعة محمد خضير بسكرة بالجزائر*، (٤٨)، ٣٠٩-٣٢١.

توفيق، صلاح الدين محمد (٢٠١٧). تقرير عن المؤتمر العلمي السابع لكلية التربية – جامعة بنها بالتعاون مع مؤسسة التربية الخاصة والتأهيل (SERO) بعنوان "دمج وتمكين الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم والمجتمع: الممارسات والتحديات" خلال الفترة من ١٠ إلى ١١ يوليو ٢٠١٦ بقاعة

المؤتمرات الكبرى جامعة بنها. *مجلة كلية التربية – جامعة بنها*، ٢٨ (١٠٩)، ٤٩٧ – ٥٠٤.

الجرايدة، محمد محمد؛ المنوري، أحمد عبدالعزيز (٢٠١٤). واقع التمكين الإداري لدى مديري مدارس التعليم ما بعد الأساسي في محافظة الباطنة شمال بسلطنة عمان. *المنارة*، ٢٠ (١)، ٤١-٨٥.

الحاج، إسماعيل محمد (٢٠٠٣). دور الدولة في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة في الإسلام. *مجلة الشريعة والقانون بجامعة افريقيا العالمية*، (١)، ٤٠-٧٦.

حجار، طارق عبدالله (٢٠٠٥). التكاليف والحقوق الشرعية للمعوقين من ذوي الحاجات الخاصة. *مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية – الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة*، ٣٨ (١٣٠)، ٤٣١ – ٤٩٤.

الحراحشة، محمد عبود (٢٠١٩). درجة ممارسة التمكين الإداري وعلاقته بإدارة المواهب لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة آل البيت. *مؤتة للبحوث والدراسات*، (٣٤)، ١٨١- ٢٢٦.

خليفانى، الجوزي وهيبة (٢٠٢٠). دور المرافقة الاجتماعية في التمكين الاجتماعي لذوى الاحتياجات الخاصة في المجتمع الجزائري: (مقاربة سوسيو – أنثروبولوجية). *المجلة العلمية للتربية الخاصة، المؤسسة العلمية للعلوم التربوية والتكنولوجية والتربية الخاصة*، ٢ (٤)، ١٧١-١٩٥.

راشد، أنور أحمد؛ أحمد، إسماعيل عثمان (٢٠١٥). رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة من المنظور الإسلامي. *مجلة كلية التنمية البشرية – جامعة أم درمان الإسلامية*، ١، ٧٥ – ١١٨.

الرفاعي، جميلة محمد (٢٠٠٥). عبادات ذوي الاحتياجات الخاصة. *مجلة دراسات – علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية – عمادة البحث العلمي*، ٣٢ (٢)، ٤٤٦ – ٤٦٤.

الزغبي، ميسون محمد (٢٠١٥). مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية التابعة لمديرية التربية والتعليم في محافظة إربد من وجهة نظر مديري المدارس. *المنارة*، ٢١ (٢)، ١-٤٥.

الزهراني، نجود رجب (٢٠١٧). *التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمراة وأثره على المستوى المعيشي: دراسة وصفية على عينة من النساء السعوديات المنتجات لمشاريع صغيرة*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك عبد العزيز.

السامرائي، أحمد رحيم (٢٠١٩). *درجة الوعي الصحي لدى معلمي العلوم في مدارس محافظة صلاح الدين في العراق*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم التربوية، جامعة آل البيت.

السواح، صالح عبدالمقصود (٢٠١٣). التمكين الاجتماعي للمعاقين فكرياً ورعايتهم في ضوء متطلبات الحياة المعاصرة. المؤتمر العلمي العربي السادس: *التعليم وآفاق ما بعد ثورات الربيع العربي، الجمعية المصرية لأصول التربية بالتعاون وكلية التربية ببنها*، ٣، ١٤٢١-١٤٣٣.

الشباطات، سهام ابراهيم (٢٠١٩). *المؤيدات الشرعية في تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤته.

الشمري، غربي مرجي؛ علي، أحمد فتحي (٢٠١٥). التمكين الاقتصادي لذوي الإعاقة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات السعودية: دراسة ميدانية. *مجلة التربية – كلية التربية بجامعة الأزهر*، ١ (١٦٣)، ٣٦١ – ٣٩٠.

صبير، عبدالمنعم عثمان (٢٠١٠). ذوو الاحتياجات الخاصة في التراث الإسلامي. *دراسات تربوية – المركز القومي للمناهج والبحث التربوي*، ١١ (٢٢)، ٣٤ – ٨٠.

الطريس، محمد عواض (٢٠١٧). أثر التمكين الوظيفي على التطوير الإداري بالجامعات السعودية : دراسة تطبيقية على جامعة شقراءالتمكين الهيكلي. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية بجامعة قناة السويس*، ٨ (٣)، ١-٥٠.

عبد، عمار سليم؛ هراطه، هشام عادل؛ عبد الأمير، فاطمة الزهراء (٢٠٢٠). أهم المشكلات التي تواجه ذوي الاحتياجات الخاصة والرؤية المستقبلية- دراسة نظرية تحليلية. *مجلة بابل للعلوم الإنسانية*، ٢٨ (١)، ٥٩-٧٦.

عبدالرحيم، غادة محمد (٢٠٠٧). *أحكام ذوي الاحتياجات الخاصة*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية دار العلوم، جامعة المنيا.

عبدالسلام، جعفر محمد (٢٠١٧). الحقوق الصحية لذوي الاحتياجات الخاصة. *مجلة الجامعة الإسلامية – رابطة الجامعات الإسلامية*، (٥٠)، ١٢ – ٣٩.

عبدالغاني، مولدي محمد (٢٠١٨). *تمكين العاملين ودوره في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار بالجزائر.

عبدون، هاشم فارس (٢٠٠٨). رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة بين الشريعة والقانون وأثر ذلك في الجانب التربوي. المؤتمر الدولي السادس– *تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة: رصد الواقع واستشراق المستقبل* المقام في معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة،*١*، ٧٤–١١٥.

العتيبي، منصور نايف؛ الزغبي، سهيل محمود؛ بني عبد الرحمن، مجدولين سلطان (٢٠١٥). دور مركز التأهيل الشامل في تمكين الأفراد ذوي الإعاقة في منطقة نجران. *المجلة الدولية التربوية المتخصصة*، ٤ (١٠)، ١٢٠–١٤٨.

عثمان، سامية توفيق (٢٠١٤). خصائص التمكين وقيمه في الإسلام. *مجلة كلية الدعوة ولإعلام بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية بالخرطوم*، (٢)، ١٦٤–٢٠٠.

العطوى، رويدا محمد (٢٠١٨). المؤشرات النوعية لمدى تمكين الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة بجامعة تبوك من مهارات تقرير المصير في التربية الخاصة. *مجلة جامعة تبوك للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تبوك*، (٤)، ١٨١–٢٠٨.

عمر، سناء محمد (٢٠١٥). *التمكين الاجتماعي للفقراء كمدخل لتنمية رأس المال الاجتماعي: دراسة مطبقة على قرية الزاوية بمحافظة أسيوط*. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط.

القحطاني، سعيد ظافر (٢٠١٤). *دور التمكين في إعدادات قيادات الصف الثاني بديوان وزارة العدل*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والادارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

القحطاني، منيرة مدعث (٢٠١٦). رحمة النبي صلى الله عليه وسلم بذوي الاحتياجات الخاصة. بحوث المؤتمر الدولي الأول: *الرحمة في الإسلام*، جامعة الملك سعود – كلية التربية – قسم الدراسات الإسلامية، (٩)، ٢٦٥ – ٢٩٦.

القصاص، مهدي محمد (٢٠٠٤). التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة: دراسة ميدانية. المؤتمر العربي الثاني بعنوان" *الإعاقة الذهنية بين التجنب والرعاية*". جامعة أسيوط من ١٤-١٥/ديسمبر.

لعور، عاشور محمد؛ معافة، رقية محمد (٢٠١٧). التمكين النفسي وعلاقته بالتمييز التنظيمي. *مجلة العلوم الإنسانية بجامعة العربي بن مهيدي*، (٧)، ٢٦١-٢٧٨.

المجالي، سميح زيد (٢٠٢٠). أثر تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من تكنولوجية الاتصالات والمعلومات بتوفيرها بشكل عادل في المجتمع الأردني. *المجلة العربية للتربية والعلوم والآداب*، (١٤)، ١٣١-١٥٨.

مرزوق، سارة محمد (٢٠٢٠). أهم الممارسات لتحقيق تمكين الموارد البشرية من ذوي الاحتياجات الخاصة داخل بيئة العمل. *مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية بجامعة عاشور زيان الخلفة*، ٣ (٩)، ٣٥٣-٣٧٠.

الناصر، روان إبراهيم؛ حجازي، هدى محمود (٢٠١٧). نحو تصور مقترح لتفعيل إسهامات الاختصاصي الاجتماعي في ممارسة مستويات التمكين للمعاقين بالمجتمع السعودي. *مجلة الاجتماعية*، (١٣)، ٢٢٩-٢٨٢.

النواجحة، زهير عبدالحميد (٢٠١٦). التمكين النفسي والتوجه الحياتي لدى عينة من معلمي المرحلة الأساسية. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية*، ٤ (١٥)، ٣١٦-٢٨٣.

الهاشمي، جهاد عزت (٢٠١٩). أهمية دراسة ذوي الاحتياجات الخاصة بعد مجئ الإسلام. *مجلة الدراسات التاريخية والحضارية*، ١١ (٣٨)، ٢٦- ٥٧.

الوهيبي، فهد محمد (٢٠١٤). *برنامج تمكين الوظيفي والاجتماعي للمعاقين فكرياً التجربة الرائدة لجمعية عنيزة للخدمات الإنساني في توظيف المعاقين فكرياً*، الملتقى الرابع عشر للجمعية الخليجية للإعاقة، خلال الفترة من ١٤-٢٠١٤/٤/١٧م، دبي- الإمارات العربية المتحدة.

اليماني، رحاب أحمد (٢٠١٢). دور مؤسسات تعليم الكبار في تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة السمعية من تلبية احتياجاتهم المجتمعية. *مجلة القراءة والمعرفة*، (١٢٩)، ١٨ – ٢٧.

المراجع الاجنبية:

Akinyemi, E. (2016). Enterpreneurial Empowerment of People with Special Needs in Ondo and Osun States, Nigeria. *Journal of Arts and Humanities*, 5(11), 26-38.

Anderson, S. C., Wilson, M. K., Mwansan, L., & Osei-Hweide (1994). Empowerment and social work and practice in africa. *Journal of Social Development in Africa*, 9(2), 71-86.

Castaneda, E., Chiappetta, C., Guerrero, L., & Hernandez, A. (2019). Empowerment through work: The cases of disabled individuals and lowskilled women workers on the us–mexican border. *Disability & Society*, 34 (3), 384-406.

Eleweke, J., & Soje, G. (2016). Challenges of empowering people with disabilities in nigeria for national development. *Journal of Special Education and Rehabilitation*, 17(3–4),122–138.

Guambe, J., Ige, K.D., & Tshabalala, N.G. (2017). Participatory empowerment and economic capacitation in disabled peoples' cooperatives in south africa. *Journal of Sociology and Social Anthropology*, 8 (3),130 – 139.

Juceviciene P. & Vizgirdaite, J. (2012). Educational empowerment of collaborative learning at the university. *Socialiniai Mokslai*, 1 (75), 41-52.

Kailes, J. I., & Enders, A. (2007). Moving beyond "special needs. *Journal of Disability Policy Studies*, 17(4), 230–237.

Kehinde, A. (2010). Ability in disability: J. M. Coetzee's Life & Times of Michael K and the empowerment of the disabled. *English Academy Review*, 27 (1), 60-72.

Mohamed, O. & Nurazzura, M. (2017). Empowering persons with disabilities (pwd) through information and communication technology (ICT): The case of Malaysia. *International Journal for Studies on Children, Women, Elderly and Disabled*, (2),86-93.

Musleh, M., & Shanah, M. (2019). The role of sports clubs in integrating and empowering people with disabilities from the point of view of the disabled in Palestine. *International Journal of Physical Education, Sports and Health*, 6(4), 27-34.

Osman, O. M., & Diah, N. M. (2017). Empowering people with disabilities (pwds) via information communication technology (ict): the case of malaysia. *International Journal for Studies on Children, Women, Elderly and Disabled*, 2, 86-93.

Shearer, N. B. (2007). Toward a nursing theory of health empowerment in homebound older women. *Journal of Gerontological Nursing*, 33(12), 38–45.

Stancliffe, R. J., Bigby, C., Balandin, S., Wilson, N. J., & Craig, D. (2014). Transition to retirement and participation in mainstream community groups using active mentoring: a feasibility and outcomes evaluation with a matched comparison group. *Journal of Intellectual Disability Research*,56, 703-718.

Wiliams, S. (2014). *Disabled adults' description of the experience of seeking employment, a phenomenological study, a dissertation presented in partial fulfiment* of the requirements for the degree. Docotr of Psychology. Capella University.

Yousef, R. (2019). *Disability, social work and social exclusion: new strategies for achieving social inclusion of people with physical disabilities in the Kingdom of Saudi Arabia*. Doctoral dissertation, University of Sanford, United Kingdom.